



قسم : العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

بمعنوان :

التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة
بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية بحيدرة - "الجزائر العاصمة".

تحت إشراف

➤ د. توفيق كرمية

من إعداد الطالبة :

➤ إيمان تريعة

الجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر أ	د. بلقاسم مصباح
مشرفا	جامعة البويرة	أستاذ التعليم العالي	د. توفيق كرمية
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر ب	د. زهوة خلوط

السنة الجامعية: 2024/2023



الشكر والتقدير



أولا نشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقنا لانجاز هذا البحث
يسرني ان أتقدم بجزيل الشكر الى الدكتور المشرف السيد
"توفيق كريمة " .

الذي ساندني طيلة فترة انجاز هذا العمل

كما أن الشكر موصول الى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية
على مساعدتي في إكمال الجزء التطبيقي وبالأخص السيدة
" نسيمة "

كما لا ننسى شكر كل الأهل والأقارب أبناء وبنات خالتي بصفة
خاصة وكذا الاصحاب وكل من ساعدنا حتى بلكلمة الطيبة .





الإهداء

إلى عزي وعزتي
إلى قلبي وقوتي وقدوتي

أبي الغالي .

إلى عيوني ونور عيوني

أمي الحبيبة .

إلى جوهرتي الغالية

أختي حبيبتني .

إلى سندي وإتكائي إلى ضلعي الثابت

إخوتي .

إلى سكر عمري وأميري ومدلل العائلة

الكنكوت أيان محمد الأمير .

إيمان



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة الشكر.	
الإهداءات .	
فهرس المحتويات.	
قائمة الجداول.	
قائمة الاشكال.	
مقدمة .	أ-ح
الفصل الأول :الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	
تمهيد .	2
المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	3
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	3
المطلب الثاني : أشكال وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	5
المطلب الثالث : صعوبات ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8
المبحث الثاني : أساسيات حول التمويل والبنوك.	12
المطلب الأول :مفهوم التمويل .	12
المطلب الثاني : مفهوم البنوك .	15
المطلب الثالث : المشاكل والمخاطر التي تواجه كل من التمويل والبنوك.	20
المبحث الثالث :ماهية التمويل البنكي .	23
المطلب الأول : مفهوم التمويل البنكي وأهميته.	23

24	المطلب الثاني : أنواع ومصادر التمويل البنكي.
31	المطلب الثالث : أنواع القروض البنكية المستعملة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
37	خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
35	تمهيد .
36	المبحث الأول : البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .
36	المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
37	المطلب الثاني :مهام واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
38	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .
40	المبحث الثاني : مديرية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
40	المطلب الأول : تعريف مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
41	المطلب الثاني : مهام واهداف مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
41	المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
43	المبحث الثالث : دراسة حالة تمويل بنكي لمشروع مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
43	المطلب الأول : تقديم المؤسسة الطالبة للقرض .
44	المطلب الثاني : دراسة الملف المطلوب .
59	المطلب الثالث : إتخاذ القرار التمويلي للمؤسسة.
61	خلاصة الفصل .
63	الخاتمة.
67	قائمة المراجع.

قائمة الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	جدول جانب الأصول	الجدول رقم (1)
47	جدول جانب الخصوم	الجدول رقم (2)
49	جدول النتائج	الجدول رقم (3)
52	نسبة الخزينة الصافية	الجدول رقم (4)
53	نسبة السيولة في المؤسسة	الجدول رقم (5)
54	نسب النشاط في المؤسسة	الجدول رقم (6)
56	نسب الربحية في المؤسسة	الجدول رقم (7)
58	نسب الهيكل المالي في المؤسسة	الجدول رقم (8)

قائمة الاشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشكل رقم (1)
16	أهداف البنك	الشكل رقم (2)
20	مخاطر البنوك	الشكل رقم (3)
26	أنواع قروض التمويل	الشكل رقم (4)
27	مصادر التمويل	الشكل رقم (5)
29	أنواع قروض الاستثمار	الشكل رقم (6)
31	أنواع قروض الاستغلال	الشكل رقم (7)
39	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	الشكل رقم (8)
42	الهيكل التنظيمي للمديرية التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشكل رقم (9)

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجر الأساسي للاقتصاد في العديد من الدول، حيث تلعب دوراً حيوياً في تحفيز النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصادي ، نظراً لدورها الفعال في تحقيق التطوير الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء وذلك من خلال توفير فرص العمل في جميع القطاعات ، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جزءاً حيوياً من القطاع الخاص و تسهم في إستدامة الإقتصاد بشكل عام ، بفضل تنوعها ومرونتها، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محركاً للإبتكار و التطوير.

ان هدف كل المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو التكيف مع تحولات السوق وضغوط المنافسة. لتحقيق هذا الهدف، تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة متنوعة من مصادر ابرزها التمويل.

حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عقبات مالية تعترض طريقها نحو تحقيق أهدافها وضمان استقرارها، وتغلب على هذه العقبات المالية التي تعاني منها أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة بدايتها تعتمد هذه المؤسسات في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد مستحقاتها على عامل التمويل الذي يعتبر أهم عامل يؤدي إلى تحقيق ذلك، إن مسألة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا لجأت إلى التمويل من البنوك لتحقيق الإكتفاء المالي حيث يلعب التمويل البنكي دوراً هاماً في تمويل المؤسسات ويهدف إلى توفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتهم المالية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.

الإشكالية :

وأمام هذا الطرح تبلورت إشكالية الدراسة التالية :

- مامدى مساهمة التمويل البنكي في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

الأسئلة الفرعية

و من خلال الاشكالية العامة نتطرق لطرح التسؤلات الفرعية التالية:

- هل يساهم نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؟

- ما هي المخاطر المحتملة التي يواجهها البنوك عند القيام بعمليات تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج البنك الفلاحي والتنمية الريفية البدر؟

الفرضيات :

- **الفرضية الأولى:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم مكونات النشاط الاقتصادي حيث يلعب نجاحها دورا حيويا في تعزيز وتحفيز الاقتصاد فهي تسهم في خلق فرص عمل ودعم الابتكار وزيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام ونجاح هذه المؤسسات يعد عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة والتطور الاقتصادي الشامل.
- **الفرضية الثانية:** تلعب البنوك دور بارز ومهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يضمن التمويل البنكي الاستقرار المالي للمؤسسات ويعتبر من المتطلبات الرئيسية في نجاحها وقد تواجه البنوك مخاطر متعددة عند تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك التعثر في السداد بسبب ضعف الضمانات المالية وعدم استقرار التدفقات المالية والتحديات الاقتصادية التي قد تؤثر على قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها.
- **الفرضية الثالثة :** في برنامج بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم الموافقة على منح القروض والائتمانات مباشرة بعد اطلاع على الملف والتأكد على انه يحتوي جميع الوثائق المطلوبة دون التطرق الى دراسته وتحليله ودون شروط متفق عليها مع الزبون او طلب ضمانات لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أسباب إختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لإختيار موضوع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي :

أولا: أسباب ذاتية .

- إهتمامي وشغفي الكبير بريادة الاعمال والرغبة في فهم العوامل التي تساهم في نجاح او فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة التحديات التي تواجهها وكيف يمكن التغلب عليها من خلال استراتيجيات التمويل الفعالة .
- الرغبة في البحث والتحليل وتعد هذه الدراسة فكرة لتطبيق المهارات لأنه موضوع جد مهم .

- الرغبة الشخصية في تجربة العمل في الإدارة وتأسيس مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- تعزيز المفاهيم الخاصة بي من خلال فهم افضل لتمويل البنكي ودوره في دعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الميول الشخصي لهذا الموضوع و حب الاطلاع سواءا في جانب البنوك او في جانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أسباب موضوعية :

- كثرة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل الحكومة و الافراد خاصة في الآونة الأخيرة.
- إثراء المكتبة بمرجع يخص طرق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- فتح المجال لغيرنا لتعمق اكثر في هذا الميدان .
- حداثة الموضوع واختلاطه بالمفاهيم الكلاسيكية وطرحه العديد من الإشكالات مما جعله محل جدال.

أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية دراستنا لموضوع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في الدور الكبير التي تلعبه في تمويل هذه المؤسسات، خاصة مع تزايد أهميتها في دول العالم.
- فك الغموض حول موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- ابراز دور التمويل البنكي في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تقييم كيفية تأثير التمويل البنكي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف الدراسة :

- تقديم إطار مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- عرض المفاهيم النظرية للتمويل البنكي بالإضافة الى التعرف على مختلف مصادر التمويل المستعملة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- معرفة العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمة البنوك في تمويلها.

المنهج المستعمل في الدراسة :

للإجابة على الأشكال المطروح وبغية الوصول الى الاهداف المرجوة من هذا البحث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي حيث يتم معالجة من جانبيين النظري والتطبيقي حيث استخدمنا المنهج الوصفي لبناء الاطار النظري لمفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك وكذا التمويل البنكي استنادا على البيانات المتحصل عليها من عدة مراجع (كتب،مذكرات ،...)

واعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة وذلك في الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والاطلاع على الوثائق المالية التي تخص مؤسسة محل دراسة واستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتحليل النتائج المتحصل عليها .

الدراسات السابقة :

- سوسن يعيش وأسماء شرجيل ، التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،الفرق بين دراستي وهذه الدراسة هو انه في الدراسة السابقة تم تركيز على تعريف البنوك بينما انا تطرقت بالتفصيل الى أنواع القروض والائتمانات سواء الموجهة للاستغلال او استثمار ومايندرج تحتها من ضمانات وكفالات وصيغ قروض جديدة.
- رباب دو وسميشة قابوسة ،مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (2016/2001)،تم التركيز في هذه الدراسة على التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما دراستي حاولت الالمام بجوانب الموضوع من خلال التطرق الى تصنيفات واشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معايير تصنيفها وكذا مصادر تمويلها ..الخ.

حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية :** لقد تمت هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر الكائن مقره في حيدرة شارع الأبراج 31 ، ولاية الجزائر العاصمة .
- **الحدود الزمانية :** تم التطرق في الدراسة إلى مثال تطبيقي حول مؤسسة طالبة لقرض وكانت الوثائق المحاسبية المقدمة من أجل القيام بتحليل المالي في السنوات الثلاثة 2019-2020-2021 و دامت مدة التبرص في بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر مدة 20 يوم .
- **الحدود الموضوعية :**اهتمت في الدراسة بالمواضيع المرتبطة بالتمويل والبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

صعوبات الدراسة :

تمثلت صعوبات الدراسة في :

- صعوبة معرفة الكلمات المفتاحية التي تستعمل في ميدان أي اختصارات خصوصا اختصارات اللغة الفرنسية .
- صعوبة إيجاد مؤسسة لإجراء الدراسة الميدانية.

هيكل الدراسة :

- للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجميع جوانب الموضوع، قررنا تقسيم الدراسة إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي.
- استعرضنا في الفصل الأول تحت عنوان الاطار النظري لتمويل البنكي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينقسم بدوره الى ثلاث مباحث كل مبحث متكون من ثلاث مطالب ، تطرقنا في المبحث الأول الى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاولنا التطرق الى تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا خصائصها وفي المبحث الثاني تناولنا اساسيات حول البنوك والتمويل وفي المبحث الثالث تطرقنا الى ماهية التمويل البنكي وحاولنا التطرق الى تعريفه ومعرفة أنواع القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- في جانب التطبيقي الذي كان تحت عنوان واقع التمويل البنكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث كذلك فكان المبحث الأول عبارة عن تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر الكائن مقره بحيرة شارع الأبراج 31 والمبحث الثاني تطرقنا الى التعريف بالمديرية التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذكر مهامها وغيرها وفي مبحث الأخير تطرقنا الى دراسة حالة تمويل بنكي لمؤسسة صغيرة ومتوسطة حيث تطرقنا الى مثال عملي للمؤسسة متحصلة على لقرض من طرف البنك.

الفصل الأول :

الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تمهيد :

زاد اهتمام الدول في اللاونة الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أثبتت دورها الفعال في تعزيز النمو. ورغم أهميتها ودورها في خلق فرص عمل جديدة، إلا أنها لا تزال هذه المؤسسات تواجه صعوبات ، أبرزها التمويل، الذي يعد العائق الأساسي في تحقيق أهدافها.

وعليه نسعى من خلال هذا الفصل الى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل البنكي لها وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني :أساسيات حول التمويل والنوك .

المبحث الثالث :ماهية التمويل البنكي .

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

في هذا المبحث سنناقش اهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

سنستعرض في المطلب التالي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم خصائصها :

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- هي تلك المشروعات التي تقع ضمن فئة المشاريع التي تحتاج الدعم والرعاية نظرا لعدم قدرتها الفنية والمالية على توفير هذا الدعم من مواردها وامكانياتها الذاتية.¹
- لم يثبت تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اذ لا يوجد اتفاق بين الدول النامية على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع .وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد لهذه الصناعات ومن هذه المعايير حجم :الإنتاج ، المبيعات ، الأجر المدفوعة ، الطاقة المستهلكة والعمالة مثلا يعتبر حجم القوة العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهم معيار في تعريفها ، المشروع الصغير الى المتوسط يضم نحو 50 عامل في بلجيكا واليونان ، و100 في و.م.أ و 200 في كندا وإيطاليا واسبانيا وتعد المشاريع التي تقل عن 10 او 20 عامل في غالبية البلدان مشاريع صغيرة.²
- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن شكله القانوني بأنها مؤسسة تقوم بانتاج منتجات و تقديم خدمات تشغل بين شخص واحد الى 250 شخص ،ولا يتجاوز رقم صفقاتها السنوية أربعة ملايين دينار جزائري .³

¹ أحلام محمدي ، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة -، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة محمد خيضر -بسكرة ،2018/2019، ص3.

² د.نبيل جواد ،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مجذ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 2007 ، ص23.

³ بخيتي علي ، المؤسسات الناشئة -الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات ،مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،مجذ 12 ، عدد 4 أكتوبر السنة الثانية عشر ،ص538.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن أهم خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

سهولة التأسيس: من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهولة إنشائها لأن احتياجاتها ذات رأس المال الصغير .

- **مركز للتدريب الذاتي والتكيف المرن مع المتغيرات :** السمة الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التدريب الذاتي وتدريب أصحابها والعاملين فيها، مما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والخبرة التي تمنحهم القدرة على تحمل المسؤولية .

- **التجديد والطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط وهذا ما يؤدي الى وجود نوع من المحبة و ترابط العلاقات الطيبة بين المؤسسة والعمال الامر الذي يجعل تقديم الخدمة او المنتج يتم في جو يسوده طابع الصداقة كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة، لان الأشخاص البارعين الذين يعملون على تطوير أفكار جديدة تؤثر على ارباحهم ، جيدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل¹.

- **سهولة الولوج الى الأسواق والخروج منها :** من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعتها الدخول والخروج من الأسواق في مدة زمنية ليست بكبيرة .

- **وضوح الهيكل التنظيمي :** يعتبر وضوح وبساطة الهيكل التنظيمي نقطة إيجابية لصالح المؤسسة وذلك من خلال حصولها على مركز تنافسي غير مرتبط بكثافة التنظيم².

- **اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المواد الخام الإقليمية والمحلية:** تعتمد المؤسسات بشكل كبير على استخدام المواد الخام هذا يساعدها على تقليل التكاليف وتحقيق الاستفادة.

- **القدرة على تقليل المخاطر المحتملة:** احدى ميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ان المخاطر التي يمكن ان تواجهها منخفضة وذلك من خلال اتخاذها لتدابير والاستراتيجيات فعالة³.

¹ علي باكر ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة -، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، قالمة ، 2016/2017، ص 6/5.

² احمد محمد المغربي، التسويق الدولي والأسواق العالمية ، دار غيداء لنشر والتوزيع ، عمان ، ص 298.

³ يوسف مصطفى الكافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان لنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، 2014، ص 198.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير تشمل مايلي:

أولا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار توجهها.

يشمل هذا الصنف المؤسسات التالية :

- **المؤسسات المنزلية** : يسمى هذا الصنف بالمؤسسات المنزلية او المؤسسات العائلية ، من مميزاتها انها تقوم بتسيير اعمالها منزليا كما انه يتم انشاؤها وتسييرها بواسطة أفراد العائلة، تتمثل اغلب منتجاتها من منتجات تقليدية تعرضها لسوق بكميات محدودة.
- **المؤسسات التقليدية**: تتشابه هذه المؤسسات مع المؤسسات المنزلية في كونها تعتمد على العائلة ، اما منتجاتها فتركز على انتاج منتجات تقليدية لصالحها او لصالح مصنع مرتبطة معه بعقد تجاري ، و أحيانا تقوم بإدخال عمال اجراء وهنا يكمن الفرق بينها وبين المؤسسات العائلية إضافة الى ان مكان عملها لا يقع في منزل على عكس الصنف الأول .
- **المؤسسات المتقدمة وشبه متقدمة** : يتميز هذا الصنف باستعماله لطرق تصنيع متقدمة، وذلك من خلال مواكبته لتطور التكنولوجي.¹

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار طبيعة النشاط.

تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شتى مجالات النشاط الاقتصادي بمختلف فروع و بالتالي يمكن تقسيمها الى :

- **مؤسسات التصنيع** : بالرغم من الحاجة الى راس المال الكبير والخبرات العالمية ، وكذا التكنولوجيا المتطورة للاستثمارات في هذا القطاع ، الا ان هذا النوع استطاع اقتحام بعض التخصصات الصناعية والتي من ابرزها الصناعات التعدينية ، الغذائية ، الخشب والنسيجية ... الخ .
- **المؤسسات التجارية** : وتضم جملة من المؤسسات التجارية العاملة في التجارة الخارجية او بانواعها المختلفة ، تجارة الجملة او تجارة التجزئة ، ونلاحظ في هذا المجال سيطرة مؤسسات تجارة بالتجزئة ، اذ تمثل هذه المؤسسات المحرك الأساسي لاي نشاط تجاري في أي بلد .

¹ سميرة لعودشي ، «رؤية بطراوي» دراسة مدى فعالية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة -، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2018/2017 ، ص10.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- **مؤسسات الخدمات** : تقدم هذه المؤسسات العديد من الخدمات لفئات المستهلكين والمنتجين ، اذ يعتبر هذا القطاع من اكثر المجالات التي برزت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لعدم احتياجها الى رأس مال كبير واعتمادها على كثافة اليد العاملة ، ومن مجالات النشاط الخدماتي نجد خدمات النقل والسياحة ، والفنادق ، المطاعم ، الصيانة ، المكاتب الاستشارية ، والمهن الحرة¹.

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأساس القانوني .

يتم التصنيف على النحو التالي :

- **التعاونيات** : وهي جمعيات اختيارية يتم اشائها من قبل مجموعة من الافراد بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة .
 - **المؤسسات العامة** : تكون في العادة تابعة للقطاع العام ، من مميزاتا انها تمتلك قدرة مالية ومادية كبيرة ، كما تتمتع بمجموعة من التسهيلات والاعفاءات ، كما تتضمن جهاز رقابة متمثل في الوصايا .
 - **المؤسسات الخاصة** : تكون هذه المؤسسات في العادة تابعة للقطاع الخاص ، تنقسم الى قسمين أساسيين :
 - **المؤسسات الفردية** : إن المؤسسات الفردية هي التي تكون ملك لشخص واحد وهو المسؤول عن القيام بكل النشاطات الإدارية و الفنية ويتحمل مسؤولية توفير الأموال اللازمة لمزاولة النشاط.
 - **مؤسسات الشراكة** : تشمل شركات اشخاص ، شركات أموال ، شركة ذات المسؤولية المحدودة
- societe a responsabilite limitee و تختصر ب sarl².

¹ احميدة مالكيه، متطلبات تاهيل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل ابعاد التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2022/2021 ، ص20.

² ماجدة رحيم ، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني -دراسة حالة - ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في

علوم التسيير ، تخصص إدارة اعمال ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017/2018 ، صص 7-8.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

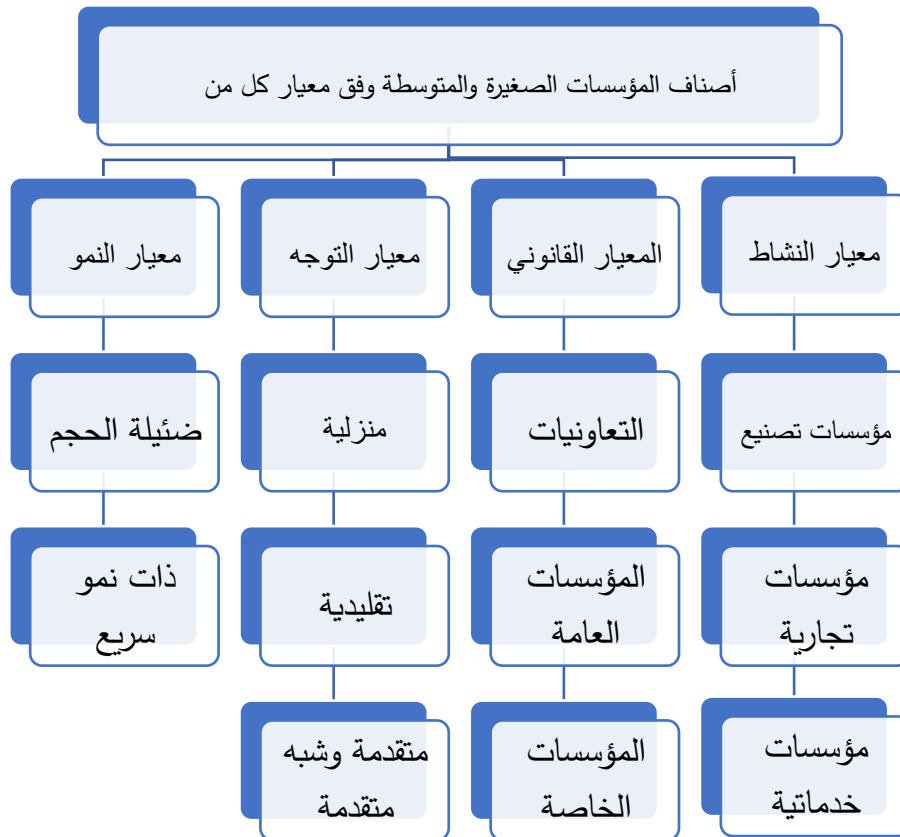
رابعا :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار النمو:

و تنقسم وفق هذا الاساس الى نوعين وهما:

- **المؤسسات ضئيلة الحجم:** تكون هذه المؤسسات عادة مؤسسات صغيرة مثل مقهى التي تفتقد الى فرصة التوسع في المستقبل حيث يكون صاحب المشروع مقنعا بحجم العمال ومستوى الدخل الذي يحققه.

- **مؤسسات ذات النمو السريع :** وتتميز هذه المؤسسات بتوافر إمكانيات النمو لديها، فعادة ما تبدأ المؤسسة بحجم صغير يعكس المقدرة المالية لصاحبه ، وتهدف الى التوسع السريع وعادة ما يقوم بتسييرها مجموعة من الافراد قادرين على الحصول على تمويل يمكنهم من توفير وعرض سلع وخدمات حديثة في أسواق.¹

الشكل رقم (1):تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .



المصدر: من إعداد الطالبة إعتاداً على ما سبق .

¹ احمد بوساق ،**البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات)-حالة الجزائر** -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير ،تخصص الإدارة المالية للمؤسسات ،جامعة الجزائر 3، 2021/2020، ص23.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثالث : صعوبات ومتطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعراقيل كثيرة كما انها تحتاج الى متطلبات تعمل على نجاحها نذكرها في مايلي :

أولا : الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ان الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي :¹

- **صعوبات تمويلية:** تعد المعوقات التمويلية من أهم المشاكل التي تعترض إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فصعوبة الحصول على التمويل اللازم تظل تؤرق كاهل هذا القطاع ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى معوقات مصرفية متعلقة بالجهاز المصرفي السائد أهمها صرامة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية والبنوك المانحة للتمويل وتعقد إجراءاتها، أخرى كشح البدائل التمويلية المستحدث وحادثة ظهورها خاصة في البلدان النامية وتحاول تقديم أهم العراقيل التمويلية التي تواجه هذا الكيان.

• تحديات تقنية:

• صعوبة صيانة الآلات خصوصا في الدول النامية التي هي بحاجة الى الأيدي العاملة المؤهلة لأن أغلب الآلات تمت صناعتها في بلدان متطورة .²

- صعوبة التنقل وانخفاض الخدمات العامة والبنية الأساسية:

وهذه المشاكل تتمثل في :³

هناك مشاكل تقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نقل خاماتها الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق بتكاليف مناسبة، كذلك هناك مشاكل الأرض أو المحل المناسب وتجهيز المكان للنشاط، بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة على أطراف المدن و في الأماكن النائية التي تقتصر إلى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط وقد يعمل بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة

¹ احمد بوساق، مرجع سابق، ص28.

² شوقي شادلي ، تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016/2017 ، ص 67 .

³ سامية عزيز ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة ميدانية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013/2014، ص197 .

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا أو باهظة الأمر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا أو استدانتهم .

- صعوبة التسويق والتخزين :

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من التحديات التسويقية التي تحد من نشاطها، وتؤدي وظائفها نذكر منها الهبوط الحاد للأسعار وصعوبة استجابة المؤسسة للأسعار السوق، ويفتقد الموقع ميزته التسويقية وكذا الطاقة الاستيعابية المحدودة للسوق كما انها تتعرض لتحدي يتمثل في كونها تفتقد مكان مخصص لتخزين المواد الخام وتخزينها.¹

- المشكلات الفنية :

- من بين أهم المشاكل الفنية التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي :
 - تقوم هذه المؤسسات بتوظيف يد عاملة أقل كفاءة وخبرة حيث تضطر لتدريبهم أثناء العمل مما قد يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية وجودة السلع أو الخدمات المقدمة .
 - ارتفاع التكاليف نتيجة تحمل أعباء تكوين العمال وتدريبهم ندرة المواد الأولية وعدم القدرة التخزين إضافة إلى صعوبة الحصول على آلات ومعدات جديدة وغياب الصيانة .
 - صعوبة الحصول على الموقع المناسب للمشروع .²
 - الصعوبات الاقتصادية : هذه الصعوبات عادة ما تكون مرتبطة بالاقتصاد ونشاطه وهذا يشكل عائق للسيرورة المشروع الذي يهدف الى تحقيق عائد ربح مرتفع بتكلفة مناسبة .³

ثانيا : متطلبات نجاحها .

نذكر اهم متطلبات نجاحها وهي :

-**الالمام الواسع بالسوق :** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على النجاح او الفشل في لفت انتباه عملائها وذلك من خلال منتجاتها وتوصل العديد من الباحثين الى ان العلاقة الوطيدة بين المؤسسة والزبائن

¹ نفس المرجع ، ص 197.

² إيمان فنيش ، دور شركات رأس المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة -، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر

في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، 2018/2019 ، ص 18.

³ سمير عبادي ، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 41.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هي من العوامل التي تساعد في نجاح المؤسسة لأن المؤسسة يمكنها النجاح من خلال فهمها العميق لإحتياجات عملائها وتقديم خدمات تتناسب مع تلك الإحتياجات.¹

• **عوامل مرتبطة بمالك المؤسسة :** لا بد ان تتوفر مجموعة من السمات لدى صاحب المؤسسة

بالاخص في بداية عمر المشروع، نذكر أهمها :

- الجدية في العمل طول فترة العمل .
- تخصيص الوقت الكافي للعمل.
- الايمان بقدراته .
- الامام المسبق والخبرة السابقة بطبيعة المنتجات .
- **الاهتمام بالوظائف الإدارية :** تتمثل الوظائف الإدارية في:

• التنظيم .

• التخطيط .

• القيادة .

• الرقابة .

يعتبر الاهتمام بالوظائف الإدارية من أسس النجاح في أي مشروع .²

• **الابداع والابتكار :** يعد الابداع والابتكار من العوامل الضرورية الواجب توافرها من اجل نجاح

أي المؤسسة وقدرة على اغتنام الفرص وتنويع الاعمال والعمل على الاعتماد على التكنولوجيا في
تسيير الاعمال .³

¹ يمينة حمادوش، نوال مروشي ، البيئة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2022/2021 ص 56-57.

² عمر فرحاني، إشكالية حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني، 6-7 ديسمبر 2017، قاعة المحاضرات الكبرى أبو قاسم سعد الله بالقطب الجامعي الشط، ص 11.

³ عفيف رمضاني، علي مكيد ، عوامل ومتطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات مقدمة في المالية والمحاسبة ، مجلد 15 ، العدد 1 ، 2020 ، ص 70.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني : أساسيات حول التمويل والبنوك .

يتوقف الاستثمار الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل خاص على التمويل الذي يعد نشاطا أساسيا في تلك الأنشطة حيث يوفر الموارد المالية من مصادر متعددة سواء داخلية كانت او خارجية وتوزيعها كذلك على مختلف الاستخدامات. وفي المطالب التالية سنتناول ما يلي :

المطلب الأول : مفهوم التمويل .

يعتبر التمويل عنصر حيوي في عالم الاعمال ويعتبر فهم اساليب التمويل ومصادرها وآلياتها امر بالغ الأهمية وفي هذا السياق سنقوم بتسليط الضوء على مفهوم التمويل وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا : تطور مفهوم التمويل .

مر مفهوم التمويل بتطورات عديدة الى يومنا هذا حتى وصل الى ما هو عليه اليوم وكانت هذه التطورات كالتالي :

-يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحظى بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لنظرية التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من السهل تكيفها وبلورتها في نظرية التمويل ولقد حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المشروع وتطوره وتفاوت درجة فعاليته.

-يمكن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال واستخدامها للتشغيل أو تطوير المشروع يمثل النظرية التقليدية للوظيفة التمويلية ، ولذلك فإنه لا بد لكي يكون هذا التعريف متماشيا مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل ، ففي الاقتصاديات المعاصرة يشكل التمويل أحد الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة وبالتالي الإنتاج فهو يحدد مسار رأس المال نفسه وبخاصة اللحظة الأساسية في تحويل رأسمال نقدي إلى رأسمال منتج فبدون المال وبدون الوسائل النقدية لا يمكن أن يحدث هذا التحول فالحصول على مستلزمات الإنتاج لا يتحقق إلا عن طريق المبادلة في أسواقا معينة وهذا تأكيد المقولة " المال قوام الأعمال فالحاجة إلى رأس المال من أجل التمويل".¹

¹ د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، إدارة التمويل المصرفي ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، عمان ، ط 1 ، 2019 ، ص10.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا : تعريف التمويل .

للتحويل تعريف كثيرة نذكر منها:

- يمكن القول أن التمويل هو حصول الأفراد والشركات على الأموال (السيولة النقدية) من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية.

- التمويل ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة ويقصد بالتمويل كذلك أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة واستخدامها واستغلالها الاستغلال الأمثل.¹

-عرفه خبراء الاقتصاد المحدثين التمويل على أنه عملية جمع الأموال، أو جمع رؤوس الأموال من أجل ضخها في أي نوع من أنواع النفقات، حيث أنه في غالب الأمر لا يتمكن المستهلكون، أو شركات الأعمال، أو الحكومات من إتاحة الأموال لتغطية نفقاتهم، أو سداد ديونهم، أو إكمال المعاملات الأخرى، مما يضطرهم للاقتراض أو لبيع الأسهم للحصول على الأموال التي يحتاجونها لإجراء عملياتهم من ناحية أخرى، يقوم المدخرون والمستثمرون بتجميع الأموال التي يمكن أن تكسب فوائد أو أرباحا، حال استخدامها بشكل منتج وقد تتراكم هذه المدخرات في شكل ودائع ادخارية، أو أسهم ادخار وقروض، أو مطالبات بالمعاشات التقاعدية والتأمين عندما يتم إقراضها بفائدة أو استثمارها في الأسهم بالتالي فإن التمويل يوفر مصدرا للاستثمار في هذا الصدد يصبح التمويل عملية لتوجيه هذه الأموال في شكل ائتمان أو قروض أو رأس مال مستثمر في تلك الكيانات الاقتصادية التي هي في أمس الحاجة إليها، أو يمكنها من استخدام هذا التمويل الاستخدام الأمثل لرفع الإنتاجية.²

-وعليه ما وصل اليه البعض أن التمويل هو الإمداد بالأصول في وقت مناسب.³

ثالثا : أهمية التمويل .

للتحويل أهمية واسعة تتمثل :⁴

- تسهيل الأموال الغير متاحة في داخل او خارج المؤسسة .

¹ د. محمد غياث شيخة، التمويل المبادئ - السياسات - التوجهات الحديثة، دار رسلان لنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2021، ص12.

² د/ محمد صلاح الكردي، صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ط1، 1980، ص6.

³ د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص7.

⁴ د. معراج هواري، الأستاذ حاج سعيد عمر، التمويل التأخيري المفاهيم والأسس، دار الكنوز لنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص16.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- يساهم في تنفيذ مشاريع المتوقفة وأخرى جديدة مما يؤدي الى زيادة الدخل الوطني.
- يساعد في تحقيق اهداف المؤسسة من خلال توفير الأموال اللازمة لشراء الآلات ومعدات اللازمة.
- يساهم التمويل في التغلب على حالة العجز المالي.
- يساعد التمويل في الحفاظ على توفر السيولة في المؤسسة والحفاظ عليها من خطر الفلاس وعدم قدرها على تلبية التزاماتها المالية .
- يعتبر التمويل من اهم القرارات التي تتخذها المؤسسة ويجب على متخذي القرار البحث عن مصادر التمويل التي تتناسب وتتوافق مع طبيعة المشروع واختيار الأفضل بينها ¹.

المطلب الثاني : مفهوم البنوك .

توفر البنوك مجموعة واسعة من الخدمات المالية والمصرفية للأفراد والشركات وهذا ما جعلها جزء مهم من الاقتصاد وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب :

أولاً :لمحة تاريخية عن نشوء البنوك.

إن عمليات الإقراض والايداع تعرف منذ القديم ثم جاءت البنوك لتحديد هذه المعاملات : ²

-تمتد نشأة البنوك إلى العصر البابلي الوقت الذي بدأت فيه عملية القروض والودائع الى ان جاء حمورابي الذي قام بتوحيد القوانين في بابل ، واشهر المعابد آن ذاك هو معبد أنو الذي يقع في مدينة ديلبت شمال الحلة في العراق، وكان الكهنة يزاولون عملية التسليف الذي يستحق بعد شهر بكفالة من قبل عميلين للمعبد يتعهدون بضمان التسديد، ومعبد أوروك ويمارس في هذا المعبد تجارة الائتمان والصيرفة، ويقع هذا المعبد في مدينة الوركاء في جنوب ما بين النهرين، ويرجع تاريخ هذا المعبد إلى (3400 - 3200 قبل الميلاد).

-مصرف موراشو وهو أحد النبلاء الكبار آنذاك، ويقع هذا المصرف في مدينة نفر قرب آثار بابل ومن أهم أعمال هذا المصرف هو القيام بعمليات التمويل بواسطة أوامر مكتوبة على الألواح الطينية و مصرف ايناصير ويقع في مدينة أور العراقية، ومن أهم العمليات الجارية هي تجارة المعادن كالذهب والنحاس والعاج وكانت له شبه فروع خارج العراق النقل المعادن مثل العاج واطمام معاملات الاعتماد والحوالات الخ.

¹ نفس المرجع ، ص16.

² د. زكريا الدوري ، د. يسرا السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار البازوري العلمية لنشر والتوزيع ، عمان ، ط ، 2013 ، ص11.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وذاع صيت المصارف حتى أصبحت للمصارف شهرة تجارية وكان لهذا أثر بالغ على الرومان اليونان علما أنهم كانوا يستخدمون العملات الفينيقية.

وفي العصر اليوناني استمر تطور البنوك وتوسعت النشاطات المالية وفي مصر بالتحديد عصر البطالمة والبطالسة اضيف عمليات الدفع والقبض المرتبط بالخزينة إضافة الى تسجيل الجانب الدائن والجانب المدين، وتجري عليه المطابقة بشكل مستمر.

كان الصيارفة يدونون كافة العمليات على دفاتر وتجري يوميا أعمال المقاصة بين الحسابات المتبادلة وبحضور الأطراف ذوي العلاقة، ويدفع الرصيد في النهاية بالعملة المتفق عليها، وانتشرت بشكل خاص في إيطاليا، حيث كانت ثلاثة أنواع من المصارف هي مصاريف الايداع .

ثم أصبحت عمليات السحب على المكشوف وعمليات تمويل النقد تعتمد على الضمانات مقابل الائتمان أصبحت بدون ضمان وتتم تبرئة المدين حال تسجيل القيد في سجل المصرف وقام مصرف مورايني بهذه العمليات في عام 1350 م والذي اعتبر هذا المصرف فيما بعد بنك خاص بالدولة.

ومصرف نابولي المعروف باسم جنوا الذي اشتهر في القرنين الخامس والسادس عشر عرف اتساعا شاسعا للعمليات البنكية وأهم العمليات التي كانت تمارس هي الودائع والائتمان والنقل المصرفي والمقاصة بين الجانبين الدائن والمدين لحسابات العملاء.

وكان بنك نابولي أول بنك يتعامل بشيكات واستخدم مصرف البندقية الشيك أو أمر النقل تسمى بالوقت الحاضر الكمبيالة وفي السويد قام بنك أمستردام باعتماد نقود يمكن تداولها عن طريق النقل المصرفي بعد إصدار أمر خطي من قبل المودع.¹

ثانيا : تعريف البنك.

تتعدد تعاريف البنوك نكر منها :

- هو مؤسسة مالية يقوم عملها على قبول ودائع تدفع فورا او بعد اجل ،وتقدم خدماته بما يناسب لتحقيق اهداف التنمية الدولة واقتصادها وتبدأ نشاطات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما يساهم دعم وانشاء المشروعات.²

¹ نفس المرجع ، ص11.

² حسن اياد منصور ،إدارة العمليات البنكية والنقدية ،ابن النفيس لنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2019 ، ص23.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- يمكن ان نعرف البنك أيضا على انه مكان تجميع الأموال على شكل ودائع أو مدخرات صغيرة، أو اشتراكات ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعاً لدرجة إستقرارها ومقدارها وحجمها.¹

ثالثا : أهمية البنوك .

- تمثل البنوك إحدى أدوات الائتمان وهي دينا على الاقتصاد القومي أو تعطي حائزها الحق في ان يحصل بقدر مافي حوزته على ما يشاء من السلع والخدمات المتاحة ، وعلى ذلك فالمؤسسات تخلق التي تخلق النقود هي منشآت ائتمانية أو بمعنى ادق هي منشآت مالية وسيطة مجال عملها في سوق الائتمان او السوق المالي .

- إن المؤسسات التي تخلق النقود هي المصارف التجارية والمصرف المركزي ونظرا لتمييز هذه المؤسسات عن باقي المؤسسات المالية الوسيطة بانها صانعة سيولة فانها تحصل على مكان هام في الهيكل الائتماني في النظم الاقتصادية المعاصرة .²
ويمكن أن نلخص أهمية البنوك في النقاط التالية :

- تقوم المصارف بتوزيع المخاطر بين مجموعة متنوعة من المشاريع.
- توفير أصول مالية تنتج أرباحا و تقلل الطلب على النقود.
- بتقديم مجموعة متنوعة من الأصول مالية التي تختلف في درجة المخاطر و العوائد و الشروط يمكن للبنوك استيعاب وتلبية جميع رغبات المستثمرين .
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية، وذلك لتخفيف مخاطر المستثمرين و تشجيعهم على الإستثمار.³

رابعا : أهداف البنوك .

تهدف المؤسسة البنكية بشكل أساسي شأنها شأن أي مؤسسة أخرى من خلال مزاولتها لانشطتها المالية الى تعظيم قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية ويلحق بذلك الهدف جملة أخرى من الأهداف يمكن اختصارها في الشكل الموالي :⁴

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء لنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2015، ص12.

² د.فلاح حسن الحسيني ، د. مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط4 ، 2008 ، ص 25 .

³ اية خديجة تيتان ، هاجر مسلم ، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية -دراسة حالة -، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2023/2022 ، ص4.

⁴ د/ زيتوني عبد القادر ، أدوات وتقنيات التمويل البنكي ، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2023 ، ص 58.

الشكل رقم (2): اهداف البنك .



المصدر: د. زيتوني عبد القادر ، أدوات وتقنيات التمويل البنكي، دار اليازوري لنشر وتوزيع ، عمان ،

د.س.ن ، ص58.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثالث : المشاكل والمخاطر التي تواجه البنوك والتمويل .

هناك عدة مشاكل تواجه التمويل وعدة مخاطر كذلك تتعرض لها البنوك نلخصها فيما يلي :

أولاً : المخاطر التي تواجه البنوك.

يمكن تصنيف المخاطر التي تواجه البنوك الى :

-المخاطر المرتبطة بالموارد المالية :

يمكن تقسيمها كالتالي:

• مخاطر تغير سعر العملات :

تتغير قيمة العملات الأجنبية في الأسواق المالية مثل الدولار الأمريكي والمارك الألماني والجنيه الإسترليني وعلى البنك ان يتخذ تدابير لتقليل للمخاطر المحتملة والحفاظ على قيمة الأموال ضد التغيرات التي تطرأ على الأسواق.¹

• مخاطر تقلب أسعار الفائدة :

هي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق ،والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لاصوله ، وتزداد المخاطر للبنوك المتخصصة التي تعمل في مجال الأموال الالكترونية نظرا لتعرضها لمخاطر معدلات الفائدة بما يؤثر على مطلوبات الأموال الالكترونية القائمة ، ويؤثر التغير في سعر الفائدة على نتائج اعمال البنك وتعد اهم المخاطر التي تتأثر بها إيرادات البنك لأنها تؤثر مباشرة على حجم العوائد ، وبالتالي فان انخفاض او ارتفاع في سعر الفائدة سيؤثر على اجمالي إيرادات البنك ثم الأرباح.²

• مخاطر الائتمان :

و تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم قدرة البنك على استرداد أمواله من المقترضين لعدم رغبتهم في السداد أو لعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وترتبط المخاطر الائتمانية بالأنشطة التالية :³

■ عمليات الإقراض.

¹ د.محمد الصيرفي ،إدارة البنوك ، دار المناهج لنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص67.

² د. كامل دريد ال شبيب ، إدارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط1 ، 2012 ، ص236 .

³ سارة بركات ، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية -دراسة حالة -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود ، البنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2015 ، ص ص 58.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

▪ الإستثمار في الأوراق المالية.

▪ الضمانات و التعهدات.

▪ مخاطر التعرض للأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

-مخاطر السوق :

هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الربح وأسعار الأسهم ومعدل سعر الصرف وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على دخل المجموعة أو قيمة أدواتها المالية.

وتعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما الأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي ، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على المستوى الاقتصادي ككل ، أما مخاطر السوق الخاصة فتتأثر عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها .

-مخاطر السيولة:

تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحبيات مفاجئة من قبل المودعين الأسباب خاصة بهم و لا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحبيات إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو مؤسسات أخرى ، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد وجميع هذه الموجودات في الواقع لا تحمل أي عوائد أو أن عوائدها منخفضة ، لذا فإن زيادة حجمها بالتأكد يؤثر على إيرادات البنك وربحيته.¹

ب-المخاطر الغير المالية :

وتتضمن :

-المخاطر القانونية:

تخضع البنوك إلى أشكال عديدة من المخاطر وأحدها هو تصفية الأصول أو بيعها بخسائر في قيمتها أو أن الالتزامات يتم تقييمها بقدر أكبر مما هو متوقع وذلك نتيجة لعدم كفاية أو خطأ في الإجراءات القانونية أو خطأ في المستندات ، بالإضافة إلى أن التشريعات الموجودة في بعض الدول ربما تخفق في حل القضايا القانونية الموجودة في البنك، واللجوء إلى اتخاذ الإجراءات القانونية التي تدخل في أنشطة

¹ نفس المرجع ،ص62.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

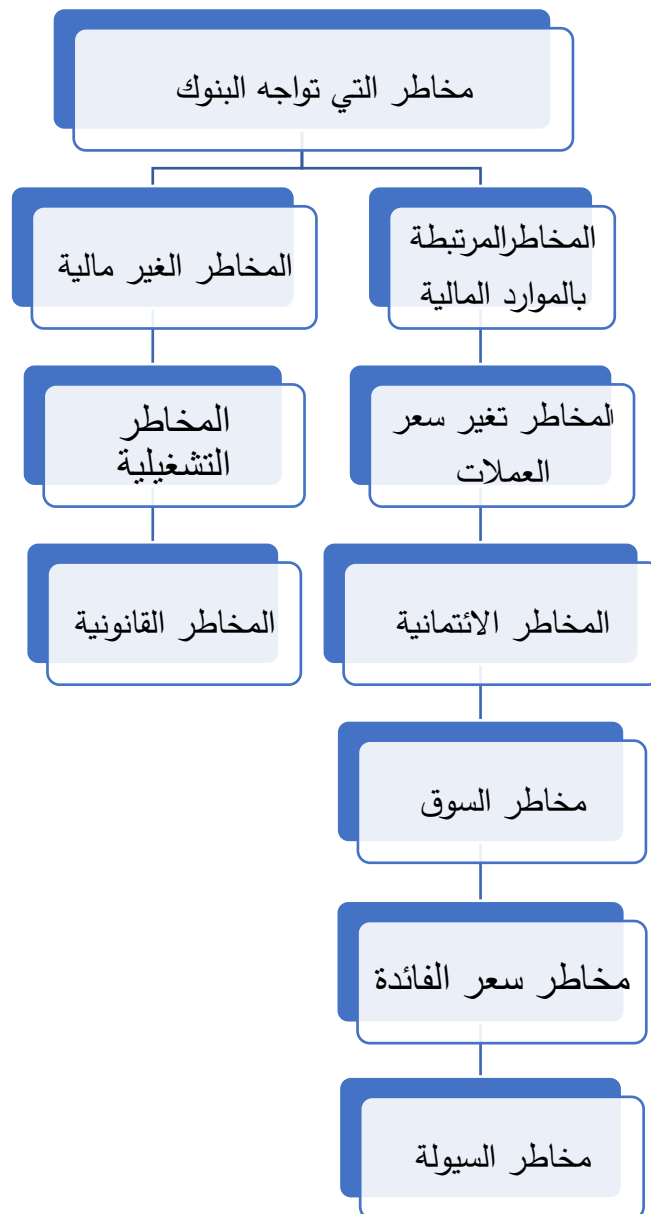
الأعمال ، والتي هي ربما تجد مجال واسع في أعمال البنك وتمثل تكلفة لأغلب البنوك ، والتغيير في القوانين تعرض البنوك إلى المخاطر خاصة عندما تنفذ نوع جديد من العمليات أو عندما تقوم بالدخول في معاملات لا تؤمنها حقوق قانونية.

المخاطر التشغيلية:

ترتبط هذه المخاطر بالعمل يوميا في البنك ، وكون البنوك تختلف عن المنشآت فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز فيسرقة المباني ويدخل فيها أيضا أخطاء العمال ¹.

¹ نفس المرجع ، ص 64.

الشكل رقم (3): المخاطر التي تواجه البنوك.



المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على ما سبق .

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثالث : ماهية التمويل البنكي .

يعد التمويل البنكي العصب الرئيسي في تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات ،وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى المطالب التالية :

المطلب الأول : مفهوم التمويل البنكي .

التمويل البنكي يعد جزءا أساسيا من النظام المالي ، حيث يساهم في توفير الأموال اللازمة للاستثمارات والمشاريع، وفي هذا السياق سنسلط الضوء في هذا المطلب على مفهوم التمويل البنكي :
أولاً:تعريف التمويل البنكي.

يمكن تعريف التمويل البنكي بصيغ مختلفة ومن اهم التعاريف له هي :
-يعرف على انه تقديم الأموال اللازمة لإنجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط اللازمة والمنفق عليها لإنجاز هذا المشروع وإعداد برامجه الاستثمارية إذن التمويل يمثل الأساس أو الركن الجوهري المحقق للتنمية الاقتصادية.

-يعرف على انه التمويل الذي يتم عن طريق البنوك ، ويعتبر البنك المصدر الرئيسي في تمويل و تنمية الاقتصاد الوطني .

-كذلك هو توفير الأموال البنكية المطلوبة من العملاء وبالتكلفة المناسبة التي بواسطتها يتم الحصول على رأس المال واستعمالها في مختلف العمليات أو توفير المال اللازم للاستثمار في قطاع معين بعض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو غيرها.¹

ثانيا : أهمية التمويل البنكي .

تتمثل أهمية التمويل البنكي في :

- يساهم التمويل البنكي في ارتفاع الإنتاج وهذا يعود بالفائدة على الاقتصاد .
- توفير السيولة للمؤسسات لشراء مستلزماتها من اجل الإنتاج .
- تساهم البنوك في الامداد بالاموال اللازمة لمختلف النشاطات حسب حاجاتها .
- يعمل التمويل البنكي على زيادة الاستثمارات.

¹ أسماء شرجيل ، سوسن يعيش ، التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصادي نقدي وبنكي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2021/2020 ، ص9 .

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- يدعم انشاء المشروعات جديدة ويعمل كذلك على توسيع الأخرى .¹

المطلب الثاني : أنواع ومصادر التمويل البنكي .

توجد أنواع تمويل بنكي مختلفة حسب الحاجة اليها كما تتنوع مصادرها وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب :

أولاً : أنواع التمويل البنكي .

يتم تصنيف أنواع التمويل البنكي (القروض البنكية) حسب :

- قروض حسب المدة :

تتضمن الأنواع التالية :²

- **القروض طويلة المدى والمتوسطة:** هي قروض ممنوحة من قبل البنوك تطلب مقابلها ضمانات وفرص معدل الأرباح يكون مرتفع نسبيا وهي التي تفوق مدتها سبع سنوات .³
- **القروض قصيرة الأجل:** هو القرض بنكي ممنوح من قبل البنك تكون مدته الزمنية لا تفوق سنة واحدة ، يطلق عليها اسم القروض السائرة .

وفي هذا النوع من القروض يمكن ذكر الأصناف التالية :

- **القروض العامة:** اطلق عليها هذا الاسم كونها موجهة نحو تمويل الأصول الجارية إجمالية، ويطلق عليها كذلك قروض عن طريق الصندوق مميز فيها :

✓ تسهيلات الصندوق

✓ السحب على المكشوف .

✓ قروض موسمية.

✓ قروض الربط.

- **القروض الخاصة:** تعتبر القروض الخاصة على عكس القروض العامة غير موجهة لتمويل الأصول الجارية ، مميز فيها:

¹ شيماء فتاح ، رانيا لحسن ، دور التمويل البنكي في تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة -، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في محاسبة المالية ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2020/2019 ، ص22 .

² إبراهيم لوراني ، **القروض البنكية وإجراءات منحها** ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية 31(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الاغواط، ص201.

³ خالد احمد علي محمود ، **اقتصاد المعرفة وإدارة الازمات المالية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2019 ، ص189.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

✓ تسبيقات على البضائع: يهدف لتمويل المخزون.

✓ تسبيقات على الصفقات العمومية.

✓ الخصم التجاري.

■ **القروض بالتوقيع**: ان هذا النوع يتمثل في الضمان او الائتمان الممنوح من طرف البنك من اجل قدرة العميل على الحصول على أموال أخرى.¹

■ **-قروض حسب التوجه:**

نميز الأقسام التالية :

• قروض استهلاكية :

تمنح هذه القروض الى الأشخاص بحاجة الى أموال بهدف الاستهلاك الشخصي ،مقابل تقديم رهن عقاري لأرض مثلا او بعض الممتلكات.

• القروض الاستثمارية :

يمنح هذا النوع من القروض بهدف تمويل نشاط استثماري من اجل التوسع والاستثمار في الأسهم جديدة، تمنح في شكل قروض مستحقة عند الطلب او لاجل .

• قروض إنتاجية:

وهي قروض التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني ، أراضي)، كما يستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الأولية اللازمة للإنتاج.²

• القروض التجارية :

هي قروض قصيرة الاجل وجه نحو الفلاحين بهدف توفير اليولة للقيام بنشاطاتهم الفلاحية ويعتبر هذا النوع من القروض المفضلة لدى البنك من القروض الملائمة لطبيعتها، كما تحصل البنوك على ضمانات لتلك القروض مثل السندات الأذونية التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه، بالإضافة إلى ضمانات مختلفة .³

¹ حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص132.

² إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص261.

³ زهرة قروط ، سعيده العايدى، تقييم البات منح القروض في البنوك التجارية (دراسة مقارنة بين الوكالات بأدرار من 2000 الى 2014)، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية. شعبة العلوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك جامعة

أحمد دراية - أدرار ، 2014/2015، ص21.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-قروض حسب شخصية متلقيها :

ويمكن تقسيم في هذا الصنف القروض الى :

- **القرض الخاص:** هو نوع من الضمان يتم تقديمه للأشخاص الخاضعين للقانون الخاص سواء افراد او شركات يمنح هذا القرض اعتمادا على الوضع المادي للفرد او الشركة أي تقييم القدرة على السداد بناءا على السجل المالي للفرد او المؤسسة .
- **القرض العام:**يمنح هذا الائتمان يمنح للأشخاص الخاضعين للقانون العام مثل الدول ...الخ يساعد هذا القرض في تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة خصوصا في حالة المشاريع الكبرى ويتم منح هذا النوع من القروض بالاعتماد على ثقة في التعامل مع الدولة .¹

-قروض حسب النشاط :

نجد في هذا النوع من القروض قروض صناعية ، التجارة الدولية والخدمات إضافة الى الزراعية :²

- **قروض صناعية:** تمنح القروض الصناعية لتمويل القطاع الصناعي باحتياجاته ومتطلباته كافة سواء كانت الاحتياجات أو المتطلبات قصيرة أم متوسطة أم طويلة الأجل فقد يعقد القرض الصناعي لتمويل العمليات الجارية أو لتوسعه المباني أو شراء آلات ومعدات ثقيلة مثل: آلات الحصاد والجرارات .
- **قروض التجارة الدولية:** تتصف قروض التجارة الدولية بأهمية كبيرة نسبياً من إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة، وإن كانت تلك الأهمية النسبية تختلف من دولة لأخرى، وبالرغم من أن التسهيلات الائتمانية قطاع التجارة إجمالاً لازلت تحتل المقام الأول في عمليات الإقراض المصرفي.
- **قروض الخدمات:** هي تلك القروض التي يمنحها المصرف لتمويل عمليات الخدمات كالفنادق وشركات الطيران والنقل وغيرها من المؤسسات العامة في مجال تقديم الخدمات لقروض العقارية

¹ وفاء القرصم ،أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي،جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان 2018-2019، ص33.

² محمد لمين رافه ،**القروض البنكية في الجزائر وطرق تفسير المخاطر المرافقة لها دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة البويرة**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة

2018/2019، ص ص 43 44 .

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وتتعلق القروض العقارية بالقروض التي تمنحها المصارف إلى الأفراد أو المؤسسات بعرض شراء الأراضي أو بناء المباني وتشيدها أو شراء الشقق الجاهزة وتتأرجح الأهمية النسبية للقروض العقارية لإجمالي القروض الممنوحة وشراء الأراضي في الدولة وتركز المصارف العقارية نشاطها على منح الإئتمان متوسط الأجل وطويل الأجل حيث تصل مدة القرض إلى أكثر من عشرين عاما والمنح القروض الشراء مساكن وعمارات أو بنائها أو شراء أراضي وذلك مقابل ضمانات عقارية وحيث أن القروض العقارية تمنح الأجل ليست بالقصيرة .

- **قروض زراعية:** تمثل القروض الزراعية التي تمنح الأغراض الحراثة والتسميد والري وحتى المحصول ونقله وتسويقه أهمية نسبية ضئيلة الإجمالي القروض التي تمنحها المصارف. إن القروض الزراعية تمثل نسبة ضئيلة من أصول المصارف التجارية لأنه غالبا ما توجد مصارف ومؤسسات زراعية متخصصة ومتغلغلة في القطاع الزراعي للقيام بهذه المهام ولكن دور المصارف التجارية مهم جدا لتوفير السيولة بطريقة موسمية لتمويل المحصولات.¹

القروض من حيث نوع الضمان:

يمكن القول ان الضمانات هي نوع من الحماية للبنك من مخاطر التوقف عن السداد وتنقسم القروض بضمان إلى:

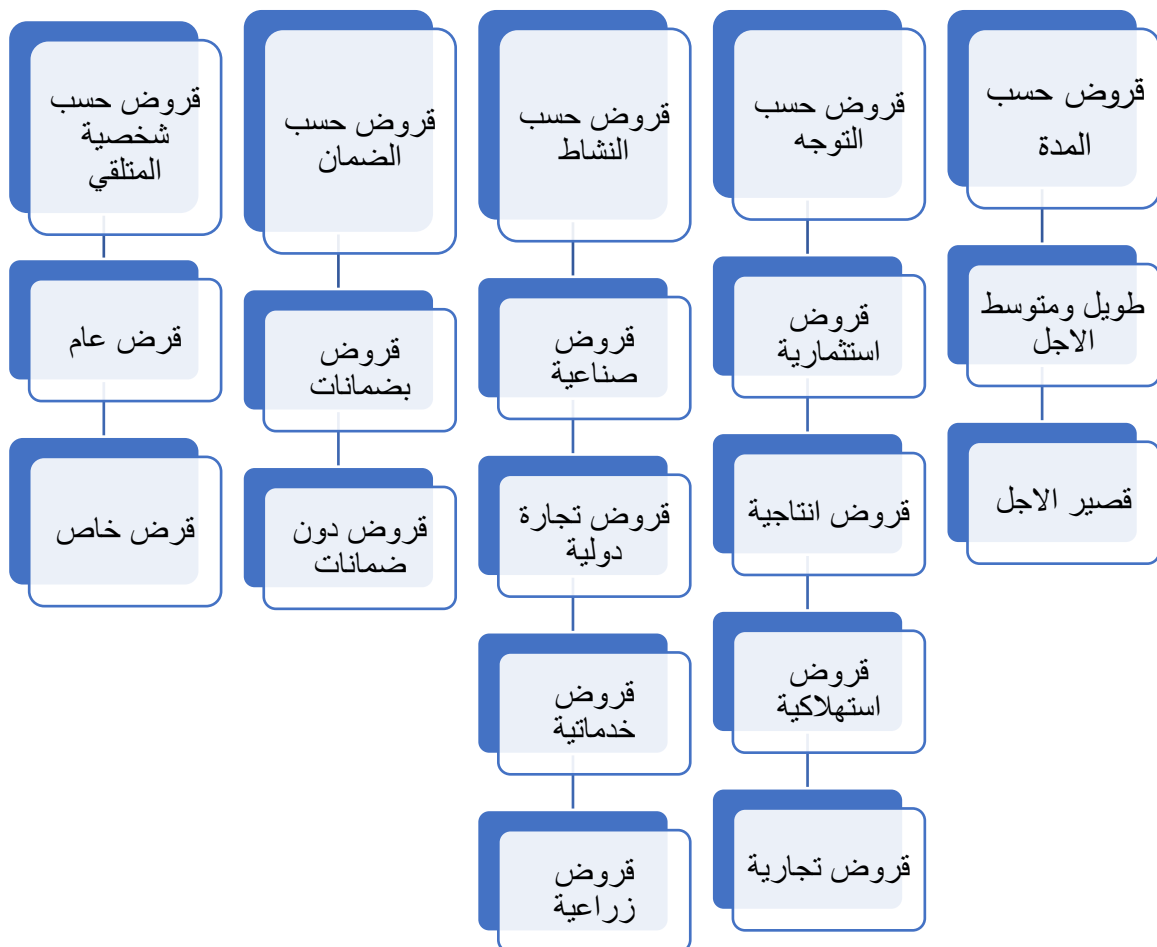
أ-القروض بالضمانات: وبمقتضاها يلتزم المقترض بتقديم إحدى الأصول التي يمتلكها إلى المفترض وذلك كرهن الضمان سداد قيمه القرض ويمكن تصنيف هذا النوع من القروض إلى القروض مقابل الأوراق المالية القروض مقابل الأوراق التجارية القروض مقابل البضائع، القروض مقابل الرهن العقاري.

ب-القروض دون ضمانات: قد يمنح البنك القرض دون ضمان للمتعاملين الجيدين معهم وذلك اعتمادا على قوة مركزهم المالي وسمعتهم الجيدة.²

¹ نفس المرجع ، 44.

² هاجر منغور ، فريحة عسي، تحليل وضعية القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطاهير وبنك القرض الشعبي وكالة جيجل ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل، 2021/2022 ، ص8.

الشكل رقم (4): أنواع قروض التمويل .



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق .

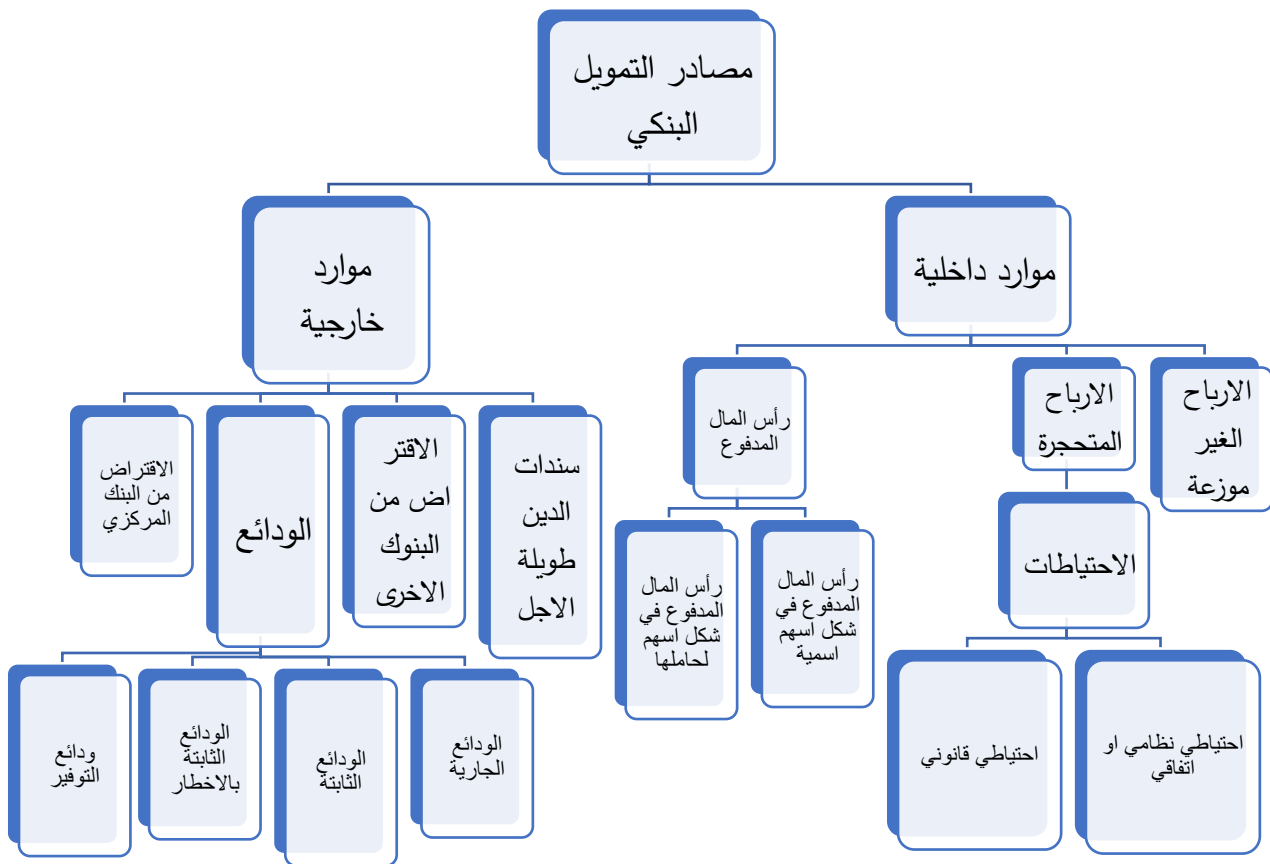
الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا : مصادر التمويل البنكي .

تنقسم مصادر التمويل البنكي الى مصدرين رئيسيين هما مصادر داخلية ومصادر خارجية يمكن ان

نلخصها فيما يلي :

الشكل رقم (5): مصادر التمويل البنكي .



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على حلحال شهيناز ، ايت عيسى وسام، دور البنوك في التنمية

الاقتصادية ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في القانون ، تخصص القانون العام للاعمال ، جامعة

عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2016/2017.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثالث : أنواع القروض البنكية المستعملة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك أنواع القروض مقدمة من طرف البنوك تقدم تبعا لحاجة المؤسسة وهي كالتالي :

أولا : تمويل نشاطات الاستثمار .

في تمويل نشاطات الاستثمار نجد أنواع مخلفة للقروض نذكرها كما يلي :

مفهوم قروض الاستثمار :

-تعرف القروض الاستثمارية انها تنتمي الى القروض طويلة الاجل اذا كانت تهدف الى تمويل العقارات ، أما إذا تعلق الأمر بتمويل من اجل الحصول على المواد الأولية والآلات فهنا تصبح تنتمي الى القروض متوسطة الأجل،تواجه المؤسسات تحديات في عملية التمويل بسبب المدة الويلية ولمحاولة حل هذه المشكلا ظهر ما يعرف بالقرض الايجاري .¹

يعرف القرض الايجاري بأنه اكثر القروض شيوعا ظهر نتيجة لتطور طرق الضمان البنكي ، وهو ينتمي الى القروض طويلة الاجل وفي هذا القرض يقوم المؤجر بمنح حقه في استعمال الأصل في اجل معين يكون قد سبق واتفق عليها مقابل التسديد مرة واحدة او على عدة مرات .

• ابرز أنواع القروض الايجارية هي :

✓ الضمان الايجاري.

✓ نشاطات القرض التقليدية.²

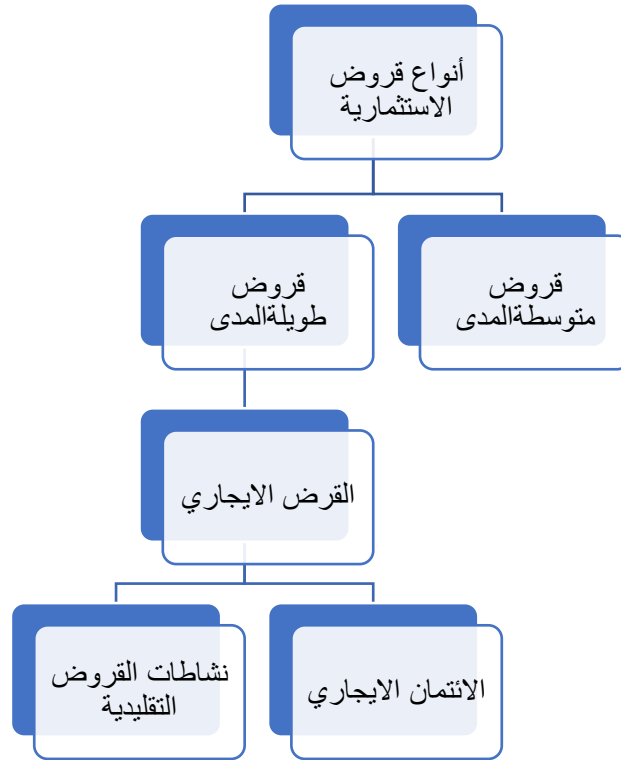
¹ طلاب أسماء ، بن بوجلطية تركية ، التومي فطيمة ، معايير وإجراءات منح القروض الاستثمارية وقروض الاستغلال -دراسة حالة -البنك الوطني الجزائري BNA ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/2013 ، ص20.

² محمد الساحل ، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2019 ، ص80.

• أنواع قروض الاستثمار : القروض الاستثمارية :

يمكن تلخيص أنواع القروض الاستثمارية في الشكل التالي :

الشكل رقم (6): أنواع القروض الاستثمارية .



المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على دمركام محمد البشير ، ا.د بوخاري عبد الحميد ، د عادل رضوان ، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة اقتصاديات المال والاعمال ، العدد السادس جوان ، 2018.

من بين اهم القروض الاستثمارية طويلة الاجل التي يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على دعمه:¹

قرض التحدي :

يدخل قرض التحدي ضمن القروض الاستثمارية طويلة المدى ويعتبر حديث النشأة ،موجه بصفة خاصة لدعم النشاط الفلاحي ، سواءا كان الارض لملك للأفراد او شركات الخاضعة للقانون الخاص او تابعة للقانون العام او ممتلكات الدولة مدعم من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهنا تتدخل الحكومة لتسديد الفوائد كليا

¹ محمد الأمين شاقور ، فخر الإسلام بن دخان ، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع وادي زناتي (ولاية قالمة) ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماسر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2023/2022 ، ص 44.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

طيلة الخمس سنوات الأولى وبعد ذلك أي الفترة الممتدة من سنة السادسة الى السابعة يتدخل الفلاح المستثمر بدفع نباية 1% ثم ترتفع الى 3% من السنة الثامنة الى السنة التاسعة وبعدها يرفع الدعم نهائيا ويتحمل الفلاح كامل أعباء القرض .

ثانيا : قروض تمويل نشاطات الاستغلال .

سنتطرق أولا إلى ذكر كل من :

تعريف قرض الاستغلال :

-يعرف قرض الموجه للاستغلال انه ضمن القروض متوسطة الاجل يمنح هذا النوع من القروض في حالة عدم توفر الموارد المالية الكافية في المؤسسة وذلك نتيجة التأخر في جمع العوائد ¹ .
-القروض الاستغلالية تدعم بشكل واسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تساهم في مواجهة احتياجات الخزينة ولأن قروض الاستغلال قروض قصيرة المدى فهي تتناسب مع احتياجات السيولة المؤقتة التي تخفف من خطر الوقوع في مأزق عدم توفر السيولة :²

أنواع قروض الاستغلال :

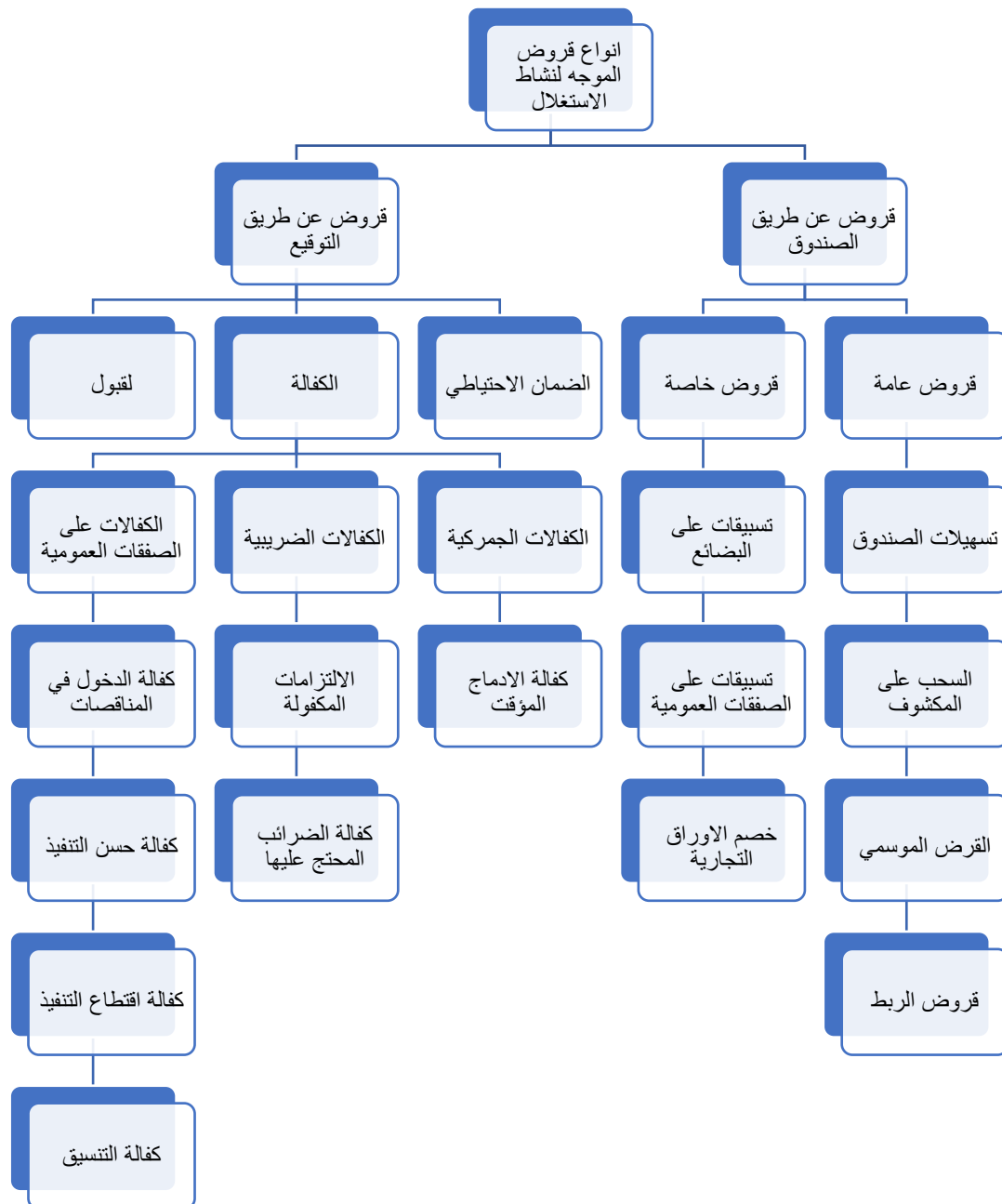
تصنف القروض الموجهة الى الاستغلال الى الأصناف التالية كما هي موضحة في الشكل التالي :

¹ إيمان مزارى ،خبرة ربيحة ،مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة -404- خلال فترة 2018/2014 ،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ،تخصص مالية مؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2019/2018 ، ص11.

² أحمد جعواني، عبد القادر مدياني ، دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحي -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 252 أدرار، مذكرة تخرج ضمن نيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد بنكي ، جامعة احمد دراية ، ادرار ، 2021/2020 ، ص16.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الشكل رقم (7): أنواع قروض الاستغلال .



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على عبد المجيد مراد بهلول ، هشام مداحي ، معايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية -دراسة حالة البنك الوطني للجزائر -مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة يحي فارس ، المدينة ، 2021-2022 ،ص34.

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لتوسيع عمليات منح القروض وخلق قنوات تمويلية جديدة للمؤسسات على اختلاف نشاطها وممارساتها ، وعلى هذا الأساس جاء قرض الرفيق كمصيغة تمويلية حديثة تعتمد على البنوك في ممارسة الوظائف البنكية.

تعريف قرض الرفيق :

-أصدرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بلاغ ينص على الشروع في منح قرض الرفيق وهو قرض قصير المدى .

-ينتمي قرض الرفيق الى القروض قصيرة الاجل لدعم النشاط الفلاحي ،يمنح قرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي ابرمت عقد مع الوزارة وهو مدعم من قبل الدولة .

-يعرف كذلك على انه احد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين ¹.

¹ فاطمة الزهراء مصطقي ، سبيان امينة ، القرض الرفيق كأسلوب حديث لتمويل الريفي -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ذراع البرج (462) البويرة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2017/2018 ، ص 36 .

خلاصة الفصل :

بعد كل ما ذكرناه في هذا الفصل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح لنا ان مفهوم هذه المؤسسات نسبي وليس مطلق حيث ان معايير التعريف تختلف من دولة الى أخرى حسب ظروف كل منها ويعد ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهم جدا لانه يتم الاعتماد على تعريفها لمعرفة احتياجاتها ودعمها على أساس ذلك عليه لوضع وهذا ما جعلها تكون محط نظر الباحثين للالمام بتعريف موحد لها كما توصلنا من خلال دراستنا الى مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية يعني ان نعي ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في العديد من المجالات ومن جهة أخرى تطرقنا الى العراقيل والمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وركزنا بالاختص على حاجة هذه الأخيرة للتمويل .

تعتبر القروض البنكية احد وسائل التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل مشاريعها ويعتبر التمويل البنكي احد العوامل الحاسمة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يلعب دورا هاما في توفير التمويل اللازم للمشاريع لتحقيق نموها وتوسيع نطاقها ، وبفضله يمكن للمؤسسات تمويل استثماراتها وشراء معداتها اللازمة وتجديد المخزون الخاص بها ، وكذلك القدرة على التحسين من البنى التحتية للمؤسسة إضافة الى تدريب العاملين وتسويق وتوسيع نقاط العمل .

يعد التمويل البنكي مصدر رئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يساهم في دعمها وتعزيز أدائها الاقتصادي وبالتالي المساهمة تعزيز و تنمية الاقتصاد .

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد :

تعمل الكثير من المؤسسات وبصفة خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسيير المشروعات الخاصة بها واطهارها بصورة جيدة وتطويرها ولكن ليس لها القدرة المالية على تجسيدها وهذه احدى العراقيل التي تواجهها بصفة كبيرة .

ولهذا كان لابد من إيجاد حل لهذه المشاكل وذلك عن طريق تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لهذه المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن خلال هذا الفصل التطبيقي سنحاول التطرق الى دراسة والتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،ونتطرق كذلك الى دراسة حالة لمشروع مؤسسة صغيرة ومتوسطة ممول من طرف البنك ،من اجل الالمام بهذا الموضوع ومحاولة الفهم الدقيق له قسما الفصل الى :

المبحث الأول : البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المبحث الثاني : مديرية التمويل للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة .

المبحث الثالث : دراسة حالة تمويل بنكي لمشروع مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول : البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية .

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته الى يومنا هذا مجموعة من التغيرات في هيكله ومهامه وهذا ما سنتطرق اليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سنتعرض في هذا المطلب الى لمحة عن نشوء بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتعريف به كذلك :¹

أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية وجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 والذي نشر القرار في الجريدة الرسمية رقم 11 ويقدر رأس مالها ب : 22000000000 دج ، وكما يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية احدى البنوك التجارية المهمة التي يقع مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة نظرا لتمتعه بأكبر شبكة اتصال من الخارج .

قد كان انشاءه من أجل تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ورفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج ذلك باعادة هيكلة 140 وكالة للبنك الوطني الجزائري.

ومنذ 1999 ارتفع راس مال بنك الفلاحة والتنمية البنكية حيث بلغ 33000000000 دج ،وهو يتكون من 39 مجتمع جهوي و 293 وكالة منتشرة عبر انحاء التراب الوطني .

بموجب الامر 11/03 المؤرخ في 26 اوت 2003 ، المتعلق بالقرض والنقض تتضمن عمليات بنك البدر قبول الودائع من الجمهور وعمليات القرض ، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل ،ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثاني البنوك في الجزائر وثاني عشر افريقيا المرتبة المائة وثمانين وستين عالميا نظرا للاهمية البالغة للمميزات هذا البنك .

في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي اصبح يهتم بتقديم خدمات مختلفة ،حيث يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن واقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة.

¹ من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا :التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية .

يمكن تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على انه :

هو مؤسسة تنتمي الى القطاع المالي تتمثل اهم وظائفه في حفظ الودائع ومنح مختلف القروض حسب حاجة العملاء سواء كانوا خاضعين للقانون الخاص او القانون العام بهدف تمويل المؤسسات التي تكون بحاجة لتسديد العجز المالي فيها وينصب نشاطه كذلك على دعم القطاع الفلاحي، وبعد ان جاء قانون النقد والقرض أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية متعدد الخدمات وهو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33.000.000.000 مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش وله عدة فروع عبر كامل التراب الوطني،برز بعد إعادة هيكلة البنك الوطني ¹.

المطلب الثاني : مهام واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من المهام والاهداف نذكر منها مايلي ²:

أولا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

- العمل على تمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف احجامها سواء كانت كبيرة ، متوسطة ، او صغيرة وذلك من خلال تقديم قروض بمختلف أنواعها وأشكالها ،وهو كذلك بنك ودائع يسمح بفتح حسابات مصرفية جارية .
- ربط العلاقات الدولية مع الدول الأجنبية من خلال البنوك الأجنبية وتسيير مختلف التعاملات بين المستثمرين المحليين والأجانب أي تمويل التجارة الخارجية .
- تنفيذ برامج التنمية الخاصة بالقطاع الفلاحي من خلال تمويل كل النشاطات على اختلاف نشاطها.
- القيام بالوساطة بين المؤسسات الوطنية في السوق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات.
- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهام تجارية المتمثلة في منح القروض وحفظ الودائع.
- انشاء حسابات زبون يقدم على هذا الطلب .
- العمل على ترقية النشاطات الفلاحية .

¹ من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

² من اعداد الطالبة ،بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تسويق المنتجات الصناعية والزراعية، تمويل البرامج الريفية ومشاريع الري الصغيرة.¹

ثانيا :أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

- العمل على جلب اكبر عدد ممكن من الودائع .
- البقاء كأكبر بنك في الجزائر .
- كسب ثقة واحترام الزبائن ، وهذا بتحسين نوعية الخدمات .
- إعادة تنظيم الجهاز الفلاحي .
- تحقيق مردودية كمية وكيفية في الإنتاج والإنتاجية ضمن اطار تحقيق المخططات الوطنية .
- رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني .
- تعميم استعمال الاعلام الالي في مختلف الوكالات والمديريات.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

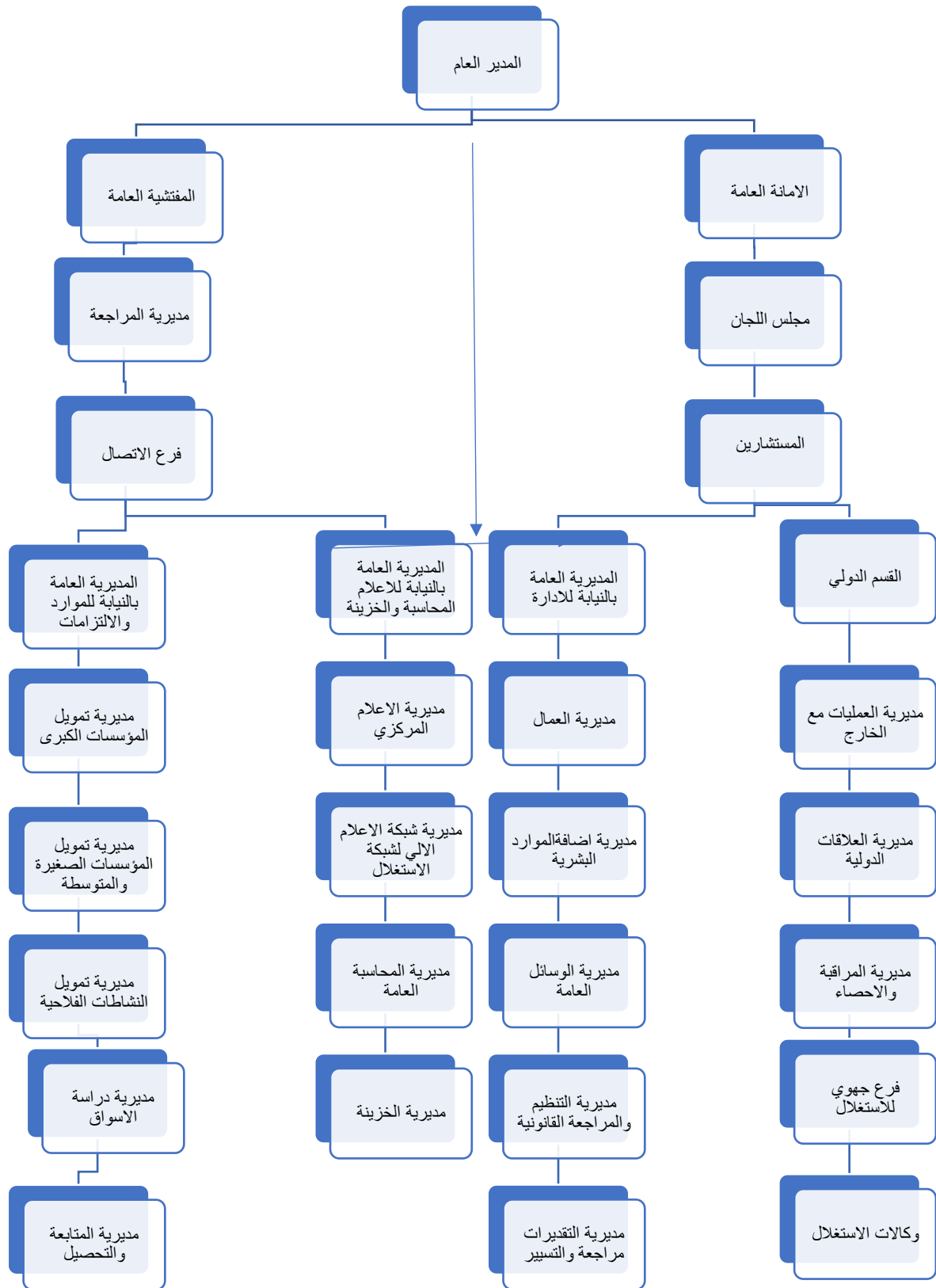
يحتوي الهيكل التنظيمي لبنك على عدد من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني لتتقرب اكثر من عملائها ،يبلغ عددها حوالي 310 وكالة وحسب تنظيم البنك يشرف على هذخ الوكالات مديريات فرعية تتولى مهمة التنظيم وتسيير الوكالات التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ماتكون ولائية ، يبلغ عددها حوالي 41 مديرية جهوية ،وتشرف عليها مديريات مركزية يبلغ عددها 21 مديرية مركزية وفي الأخير نجد في اعلى الهرم الإدارة العامة التي تتكون من 5 مديريات عامة مساعدة التي تشرف بدورها على البنك وفي قمة الهرم رئيس المدير العام الذي يتولى وظيفتين على مستوى البنك المتمثلة في رئاسة مجلس الإدارة ومدير عام يساعد نائبان ومستشارين الذين يشكلون الهيئة العليا للبنك ويظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يبينه الشكل التالي :²

¹ نفس المرجع.

² من اعداد الطالبة ،بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (8) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .



المصدر : الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني :مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

سنتطرق في هذا المبحث الى :

المطلب الأول : تعريف مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تعرف المديرية التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها :

- هذه المديرية تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تعمل في المجال التجاري الصناعي والمقصود بذلك الأشخاص الذين يمارسون نشاط تجاري او نشاط اخر .
- هي المديرية المكلفة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والتي تنشط في القطاع التجاري والصناعي والخدمات وبصفة خاصة كل الأشخاص الطبيعيين ذوي الصفات التجارية ويمارسون نشاطات تجارية ،المهن الحرة وهي مكلفة أيضا بدراسة تمويل الاقتراض الفردي بهدف الاستهلاك ، السكن وغيرها .
- تعرف بأنها الإدارة المسؤولة عن تقديم مجموعة من الخدمات والدعم الإداري المصمم خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي والتنمية الريفية وتحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والخدمات المالية والاستشارية الملائمة وتعد هذه المديرية جزء مهم من الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والخدمات المقدمة وتركز على تقديم الدعم المالي والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل الخدمات المقدمة عادة :
 - التمويل الزراعي .
 - الاستشارات المالية .
- تشير الى الإدارة المالية الشاملة التي تتعامل مع الموارد المالية والتدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- حيث ان هذه المديرية تتكون من موظفين مكلفين بمكلفين بدراسة وتحليل ملفات طلب التمويل والعمل وفق إجراءات محددة من طرف البنك فيما يخص شروط القبول وإجراءات التحليل والتمويل كما يترأس المديرية مدير عام و مجموعة من المكلفين بالدراسات والتحليل .¹

¹ من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الفلاحة والتنمية الريفية .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني : مهام واهداف مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أصبحت هذه المديرية من اهم المديريات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية نظرا للتطور المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد استند له مهام عديدة نذكر منها :

- دراسة وتحليل ملفات طلب التمويل التي تفوق طاقتها التمويلية واحالتها الى المديرية الأعلى أي الى المديرية المساعدة للقروض مع إرفاقه بملخصات و قرارها النهائي و كذلك نتائجها التحليلية.
- مراقبة و إعادة دراسة ملفات طلب التمويل الموافق عليها من طرف الوكالات و المديريات الفرعية قبل اتخاذ إجراءات التمويل.
- اقتراح مع مشاركة الهياكل الأخرى للبنك نشاطات لتحسين الخدمات البنكية.
- تحضير تقرير النشاط السنوي للمديرية.
- إعداد نشاطات تكوينية بهدف تقييم ورفع مستوى أداء الموظفين.
- القيام بدراسة تحليلية حول نشاط المديرية التي تساعد البنك على وضع تعديلات في السياسة العامة من جهة تمويل مختلف القطاعات .
- الرد على إستفسارات الزبائن حول كيفية وشروط التمويل.
- الرد بصفة عاجلة على استفسارات و طلبات الوكالات و المديريات الفرعية وإعلامهم بكل التغيرات الحاصلة حول سياسة التمويل.
- تحضير مخطط النشاط السنوي و الميزانية التقديرية و العمل على تحقيقه.
- المساهمة على تحصيل الموارد المالية.¹

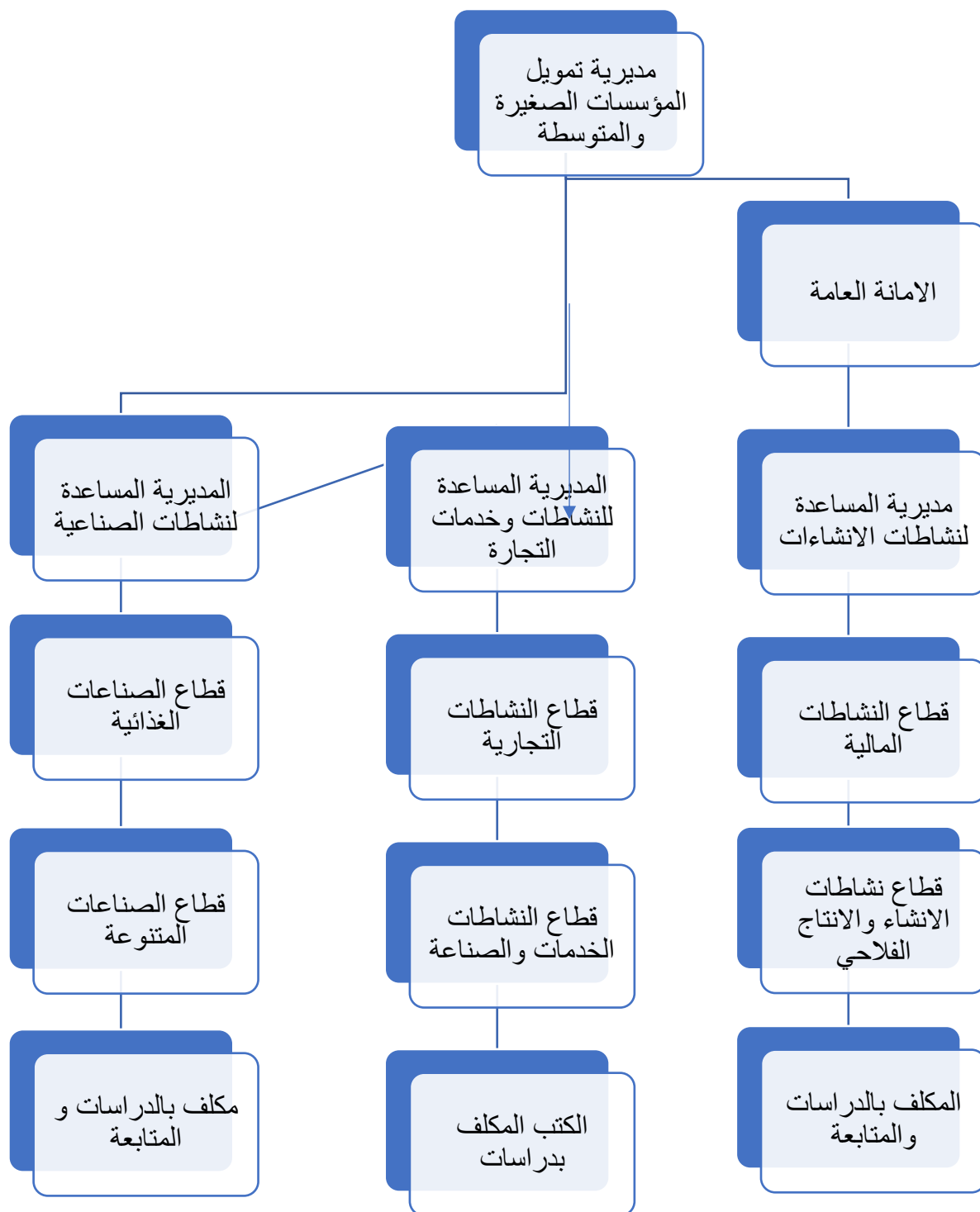
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وهو كتالي :

¹ من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم(9) : الهيكل التنظيمي لمديرية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر : من الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث : دراسة حالة تمويل بنكي لمشروع مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

قامت المؤسسة (X) بطلب قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، فكانت الدراسة الطلب كما يلي:

المطلب الأول : تقديم المؤسسة الطالبة للقرض .

في هذا المطلب سنقوم بتقديم المؤسسة الطالبة للقرض ¹:

أ/تعريف المؤسسة :

-شركة تحت اسم (X).

ب/نشاط المؤسسة :

يتمثل النشاط الأساسي للمؤسسة في بيع اللحوم الحمراء و البيضاء بالجملة .

ج/الغرض من طلب القرض :

إن النشاط الرئيسي للمؤسسة (X) هو بيع اللحوم الحمراء والبيضاء بالجملة أي بكمية كبيرة ،تعمل المؤسسة (X) مثلا على تمويل إقامات جامعية (Y) باللحوم الحمراء والبيضاء لمدة سنة كاملة ،ومن اجل اختيار المؤسسة (X) للقيام بهذه المهمة من بين عدة مؤسسات منافسة يجب توفر شروط من حيث القدرة المالية للمؤسسة اولا بحيث تكون في حالة جيدة من ناحية المالية .وأیضا من اجل ضمان سيرورة الاتفاق بشكل جيد بين المؤسسة (X) والإقامة الجامعية (Y) يطلب من المؤسسة (X) كفالة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك المؤسسة المنفذة للصفقة) بقيمة 5% وتصل في بعض الأحيان الى كفالة بقيمة 10% كما هو الحال في هذه الحالة موضوع دراستنا.

وفي حالة عدم قدرة المؤسسة (X) بالوفاء بالتزامها مع الإقامة الجامعية (Y) مثلا عدم توفر سيولة ، هنا يتدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية من اكمال العملية بدفع قيمة كفالة حسن التنفيذ.

وهذا هو سبب تقديم المؤسسة على طلب قرض استغلال على طلب الكفالة من قبل بنك الفلاحة وتنمية أي كضمان لنجاح سيرورة العملية التموين .

¹ من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د/تقديم المستغل الطالب للقرض :

بتاريخ محدد تقدم الزبون (ع.م) صاحب المؤسسة (X) الى الوكالة البدر الكائن مقرها بجريدة شارع الأبراج بملف طلب كفالة حسن التنفيذ الذي يندرج ضمن قروض الاستغلال .

وعند انتهاء من تنفيذ المشروع تمنح الإقامة الجامعية (Y) للمستغل طالب للقرض وثيقة تنص على حسن تنفيذ المشروع على اكمل وجه التي يقدمها بدوره الى البنك للحصول على رفع اليد عن تلك الكفالة .

عند تقديم طلب الكفالة تقدم المؤسسة ملف متكون من :

- طلب خطي للقرض .
- نسخة من بطاقة التعريف او رخصة السياقة .
- شهادة الميلاد رقم 12.
- بطاقة الإقامة .
- البطاقة الجبائية .
- الدراسة الفنية الاقتصادية للمؤسسة .
- ميزانية ختامية لثلاث سنوات الأخيرة مصادق عليها من طرف مصلحة الضرائب .
- محضر معاينة موضع ترسيخ المؤسسة .
- أي عقد ملكية او ايجار .
- تقييم الممتلكات من قبل خبير عقاري .
- وكضمان لهذه القروض تقوم المؤسسة بتقديم تعهد كتابي ينص على رهن عقاري لأرض زراعية في عدم الوفاء بالتزام¹.

المطلب الثاني : دراسة الملف المطلوب .

تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدم بها الزبون (ع.م) صاحب المؤسسة (X) للبنك الفلاحة والتنمية الريفية إثبات تمكن من إتمام الدراسة المالية على اكمل وجه قبل ارسالها الى المديرية المركزية لاتخاذ القرار النهائي أي اتخاذ قرار القبول او عدمه².

أولا : الميزانية المالية لسنوات الثلاثة 2019-2020-2021 .

¹ نفس المرجع.

² من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(1) : جانب الأصول :

الأصول	السنوات	2019	2020	2021
الأصول الغير جارية	-	-	-	-
أصول غير ثابتة	-	-	-	-
أصول ثابتة	-	-	-	-
المباني	-	-	-	-
الأراضي	-	-	-	-
تثبيات أخرى	2461009	1356542	6281829	
اجمالي الأصول الغير جارية	2461009	1356542	6281829	
الأصول الجارية	-	-	-	-
المخزون	2032095	900000	-	-
الزبائن	77819724	69033947	70614961	
مدينون اخرون	3311000	8670738	9504850	
الضرائب	955520	955520	1000240	
خزينة الأصول	301966246	242847665	216166186	
اجمالي الأصول الجارية	386084587	322407870	297286238	
اجمالي الأصول	388544496	323764412	303568066	

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعليق على الجدول :

-تتكون أصول الشركة اغلبها من أصول جارية تقريبا بمتوسط 99% وهذا راجع لنشاط المؤسسة والباقي من أصول غير جارية (ثابتة) تتكون من عربات وغرف تبريد وبعض من أدوات العمل وقيمتها ضئيلة لان النشاط لا يتطلب معدات كثيرة .

ونلاحظ ان الأصول المتداولة في تراجع واضح وهي :

-مخزون:

نلاحظ ان المخزون ينخفض في سنة 2020 بنسبة 56% مقارنة بسنة 2019 وانعدامه في سنة 2021 ، ويمكن تفسير ذلك من ناحية بطبيعة المنتجات التي يتم تسويقها ونجد ان المنتج المؤسسة حساس وقابل للتلف (اللحوم البضاء والحمراء) أي ذات فترة تخزين قصيرة ،ومن ناحية أخرى عملاء المؤسسة يطلبون المنتجات الطازجة .

- الزبائن :

المستحقات لا تتعدى 30 % من الأصول المتداولة (الجارية) بشكل متفاوت وهذا ما يطلق عليه بأسنان المنشار لتسجل انخفاض بنسبة 4% في سنة 2020 وارتفاع في سنة 2021 بنسبة 3%، ويتأثر هذا التطور بتطور المستحقات من العملاء التي تشغل غالبية المستحقات بنسبة 95%، 88%، 87% على التوالي .

-الخزينة :

-نلاحظ ان خزينة الأصول تتناقص من سنة الى أخرى الا انها تمثل القسم الأكثر أهمية في الميزانية بنسبة 78%، 75%، 71% على التوالي 2019 ، 2020 ، 2021 ومع ذلك حتى اذا انخفضت نسبتها الا انها تبقى نسبة كبيرة مقارنة باجمالي الأصول¹.

¹ من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (2) : جانب الخصوم .

2021	2020	2019	الخصوم / السنوات
100000	100000	100000	رؤوس الأموال
-	-	-	رأس المال
5787667	46997942	21284030	الاحتياطات
25848152	21150209	387133	نتيجة الصاقية
31735819	25948151	21771163	رؤوس الأموال الأخرى
-	-	-	إجمالي رؤوس الأموال
-	-	-	الخصوم الغير جارية
-	-	-	ديون طويلة الاجل
-	-	-	ديون أخرى
0	0	0	اجمالي الخصوم الغير جارية
266383125	297063288	365409400	الخصوم الجارية
1568156	365873	95124	موردين
3880964	387099	1269907	ضرائب
-	-	-	ديون قصيرة الاجل
271832246	297816260	366774431	خزينة الخصوم
303568066	323764412	388545595	اجمالي الخصوم الغير جارية
			اجمالي الخصوم

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف البنك .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعليق على الجدول :

-نلاحظ ان رأس المال الصافي في تزايد مستمر وذلك بعد جمع نتائج الخصوم على كل نشاط لسنة المالية إضافة الى السنة التي تليها .

-نلاحظ ان قيمة الخصوم الغير جارية صفر لانها لم تستند من قروض متوسطة وطويلة الاجل .

-تتكون الديون قصيرة الاجل الى حد كبير من ديون موردين التي تمثل نسبة 94% و 92% 88 % من مجموع الخصوم على التوالي 2019، 2020، 2021¹.

¹ من اعداد الطالبة، بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3) : جدول حسابات النتائج لسنوات 2019، 2020، 2021 .

2021		2020		2019		البيان
مدین	دائن	مدین	دائن	مدین	دائن	
258049961	-	161188820	-	272439845	-	-مبيعات البضاعة
-	-	-	-	-	-	-منتجات البضاعة
258049961	-	161188820	-	272439845	-	رقم الاعمال الصافي
-	-	-		-	-	انتاج المخزون
258049961	-	161188820		272439845	-	الهامش الإجمالي

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-	234236760	-	145712107	-	250688616	مشتريات البضاعة
-	-	-	-	-	-	مواد أولية
-	304367	-	-	-	-	مواد أخرى
-	144107	-	1167426	-	485465	استهلاكات أخرى
-	2800000	-	-	-	4600840	مصاريف الكراء
-	167350	-	1500	-	4500	مصاريف الصيانة
-	648000	-	648000	-	6481000	عمال خارج المؤسسة
-	314315	-	226110	-	1344222	تأمين
-	-	-	-	-	-	الاشهار
-	-	-	-	-	6500	مصاريف النقل
-	410502	-	18598	-	113026	خدمات أخرى
-	336754404	-	147773743	-	256661171	استهلاكات النشاط
19295556	-	13415076	-	15778673	-	القيمة المضافة
-	7314445	-	4218205	-	3934360	أعباء العمال
-	3612697	-	2810492	-	3812376	ضرائب ورسوم
8368414	-	6386379	-	8031937	-	فائض الاستغلال الخام
154126	-	173254	-	175244	-	نواتج أخرى
-	28397	-	347223	-	79037	مصاريف أخرى

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مخصصات الاهتلاك	2987953	-	1514467	-	365425	-
النتيجة التشغيلية	-	5140209	-	4697942	-	8128717
منتجات مالية	-	-	-	-	-	-
مصاريف مالية	-	-	-	-	-	-
نتيجة الاستغلال	-	5140209	-	4697942	-	8128717
نتيجة خارج الاستغلال	-	-	-	-	-	-
ضريبة على الدخل	-	-	-	-	2341050	-
النتيجة الصافية	-	5140209	-	4697942	-	5787667

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة وتنمية الريفية .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تحليل الميزانية باستعمال مؤشرات التوازن المالي .

من خلال الوثائق المحاسبية المقدمة يمكننا الخروج بالقراءة التحليلية التالية :

الجدول رقم (4) :حساب الخزينة الصافية للمؤسسة .

السنوات	2019	2020	2021
رأس المال العامل FR	19310154	24591609	25453990
احتياجات رأس المال العامل BFR	-282656092	-218256056	-190712196
الخزينة TR	301966246	242847665	216166186

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نلاحظ مايلي ¹:

أولا : رأس المال العامل :

- من خلال الجدول نلاحظ ان FR موجب طول فترة الدراسة أي السنوات الثلاث الأخيرة 2019-2020-2021 .

-نلاحظ كذلك ارتفاع في قيمة رأس المال العامل مقارنة بقيمته في السنة التي تسبقها ،ففي سنة 2020 ارتفعت بنسبة 27,35% عن سنة 2019 وهي نسبة جد معتبرة، وفي السنة الموالية أي سنة 2021 ارتفعت أيضا بنسبة بسيطة وهي 3,5% عن السنة الفارطة وهذا ما يدل على ان مؤسسة تملك هامش امان إضافة الى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة ويدل كذلك على قدرة المؤسسة ان تسدد جزء من ديونها قصيرة الاجل في حالة عدم توافق اجل تحويل الأصول المتداولة الى سيولة مع اجل استحقاقية الديون قصيرة الاجل.

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل :

¹ من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-نلاحظ ان BFR على عكس FR سالب على طول السنوات الثلاثة مدعوم بالموردين وهذا دليل على ان المؤسسة في حالة جيدة حيث ان الامتيازات المتحصل عليها من طرف الموردين جعلتها تمتلك سيولة تمكنها من مزاوله نشاطها دون اللجوء الى الإستدانة .

ثالثا : الخزينة

-نلاحظ ان خزينة خلال كل سنوات الدراسة موجبة ،وهذا يدل على ان المؤسسة في حالة جيدة وتملك سيولة .

-نجد ان قيمة الخزينة تنخفض مقارنة مع السنة التي تسبقها فنلاحظ في سنة 2020 انخفاض قيمة الخزينة بنسبة 19,75 % وكذلك سنة 2021 نلاحظ انخفاض بنسبة 10,98 % ومع ذلك لازالت مؤسسة في حالة جيدة .

-ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول إن المؤسسة في حالة مالية جيدة وتتوفر لديها السيولة اللازمة تمكنها من تمويل نشاطاتها ¹.

الجدول رقم (5) :حساب نسب السيولة للمؤسسة .

السنوات	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	1,05	1,08	1,09
نسبة السيولة المنخفضة	1,05	1,08	1,09
نسبة السيولة الفورية	0,82	0,82	0,80

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

التعليق على الجدول رقم :

-تعبر السيولة العامة في المؤسسة عن القدرة التشغيلية على تحمل التزاماتها المالية قصيرة الاجل بواسطة أصولها المتاحة وتحسب عادة عن طريق قسمة الأصول على الالتزامات قصيرة الاجل وعلى اقل تكون النسبة مساوية للواحد،و نلاحظ ان نسبة السيولة العامة في السنوات الثلاثة محل الدراسة تفوق الواحد بحيث نجد زيادة السيولة العامة بقيمة 2,8 % خلال السنتين الأولى والثانية وزيادة بقيمة 0,92 % في السنتين

¹ نفس المرجع .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأخيرتين ، وهذا يشير الى ان المؤسسة لديها كفاءة مالية جيدة وقادرة على تلبية التزاماتها قصيرة الاجل بسهولة .

-نلاحظ ان نسبة السيولة المنخفضة متطابقة مع نسبة السيولة العامة وهذا يشير الى ان معظم الأصول متوفرة بسرعة لتلبية الالتزامات المالية الحالية .

-تشير نسبة السيولة الفورية الى القدرة الفورية للمؤسسة على تلبية الالتزامات المالية باستخدام الأصول النقدية وتعكس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على التعامل مع الالتزامات المالية الطارئة دون الحاجة الى الاقتراض او بيع الأصول ، نلاحظ ان نسبة السيولة الفورية في كل من سنة 2019,2020 ، 2021 ، منخفضة ولكن لسيت بنسبة كبيرة عن السيولة العامة والمنخفضة.¹

الجدول رقم (6): حساب نسب نشاط المؤسسة :

السنوات	2019	2020	2021
المدة الزمنية المتوسطة لتسديد مستحقات الزبائن (يوم)	86	130	83
المدة الزمنية المتوسطة لتسديد ديون الموردين (يوم)	525	734	409
دوران المخزون	2,69	2,01	0,00
تكاليف الموظفين (توزيع القيمة المضافة)	0,06	0,08	0,07
معدل التكامل	0,25	0,31	0,38
تعويضات المؤسسة	0,52	0,46	0,32
أدوات الصناعة	0,33	0,17	0,48

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

¹ من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول.

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعليق على الجدول:

- إن المدة المتوسطة لتسديد مستحقات الزبائن تختلف بشكل كبير حسب نوع الصناعة وسياسة المؤسسة في بعض الحالات يتم تسديد المبالغ في غضون أيام قليلة ، بينما في حالات أخرى قد تمتد الى عدة أسابيع وحتى اشهر ، وفي صناعة بيع اللحوم قد تكون المدة المتوسطة لتسديد مستحقات الزبائن تتراوح عادة بين 30 الى 60 يوم ويمكن ان تختلف هذه الفترة باختلاف حجم العمل وعلاقة الشركة بالزبائن ونجد ان المدة الزمنية المتوسطة لتسديد مستحقات الزبائن في المؤسسة هي 86 يوم في السنة الاولى و 130 يوم في السنة الثانية و 83 يوم في السنة الأخيرة ويمكن اعتبار هذه المدة غير مثالية وان المؤسسة تتجاوز هذا النطاق بشكل ملحوظ ، ويشير هذا الى وجود تقلب في عملية تسديد مستحقات على مدى السنوات الثلاثة وقد تحتاج المؤسسة الى إعادة النظر في عملياتها المالية وتحسينها لضمان تسديد المستحقات في وقت قصير وتقليل فترة انتظار الزبائن .

-تعني المدة الزمنية المتوسطة لتسديد ديون الموردين المتوسط الزمني الذي تستغرقه المؤسسة لتسديد مستحقاتها المالية لمورديها وتعكس كفاءة إدارة السيولة النقدية والعلاقة التجارية مع الموردين ، ويمكن اعتبار المدة الزمنية المتوسطة لتسديد ديون الموردين بناءا على النسب أعلاه مرتفعة بعض الشيء مقارنة بالمتوسطات العامة في صناعة بيع اللحوم ، ويشير هذا الى تأخر في تسديد الديون ويمكن ان تؤثر هذه القيم على العلاقة مع الموردين وتدفق النقدية للمؤسسة.

-إن دوران المخزون هو مقياس لفاعلية إدارة المخزون في المؤسسة ويعبر عن عدد المرات التي يتم تجديدها او تحديثها خلال فترة معينة ، ونلاحظ في نسب أعلاه ان دوران المخزون في انخفاض مستمر على مدار السنوات الثلاثة محل الدراسة الى ان وصل لقيمة صفرية في السنة 2021 وهذا يشير الى تحسن في إدارة المخزون حيث يتم تقليل الكميات المخزنة وتحسين عمليات الإنتاج والتوريد وهذا يعكس كفاءة افضل في التخطيط .

-نجد ان نسبة تكاليف الموظفين المدونة في الجدول أعلاه 0,06 ، 0,08 ، 0,07 على التوالي في السنوات 2019 ، 2020 ، 2021 حيث نجد ان نسبة تكاليف الموظفين من القيمة المضافة تقدر بنسبة : 6% ، 7% ، 8% على التوالي وتعتبر قيم جيدة بالنسبة للمؤسسة .

-يشير معدل التكامل في المؤسسة الى مدى تفاعل الأقسام المختلفة داخل المؤسسة عندما يكون معدل عال من التكامل فإن الأقسام تعمل بشكل فعال معا وتبادل المعلومات والموارد بسلاسة لتحقيق اهداف

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة بكفاءة اعلى ونلاحظ ان معدل التكامل في المؤسسة في ارتفاع وهذا دليل على تحسين الأداء العام للمؤسسة وهذا يؤدي الى زيادة الانتاجية وهذا مايعتبر إيجابيا.

-تشير التعويضات المالية الى المدفوعات المالية او الفوائد الغير مالية التي تقدم للموظفين كجزء من عقود العمل تشمل هذه التعويضات الرواتب المكافآت التامين الطبي وغيرها تؤثر بشكل كبير على رضى الموظفين ونلاحظ انخفاض في نسبة تعويضات وهذا يؤثر على الموظفين بحيث ينخفض رضا الموظفين وبالتالي التأثير على الأداء العام للمؤسسة ،

-تشير أدوات الصناعة في مجال بيع اللحوم الحمراء والبيضاء بالجملة الى المعدات والأجهزة والموارد اللازمة للإنتاج وتسويق هذه المنتجات مثل الماكينات المعدات اللازمة لتجهيز اللحوم وتعبئتها ونقلها بالإضافة الى أي تكنولوجيا او نظم ادارة الإنتاج ، فنلاحظ ان نسبة الادوات الصناعية تنخفض في سنة 2021 بقيمة 0,48 وهذا التناقص يرجع الى اهتلاكها من طرف المؤسسة ، وترتفع نسبة الأدوات الصناعية في سنة 2021 مقارنة بسنة السابقة 2020 بقيمة 1,8 وهذا الارتفاع يرجع الى التحسن في استخدام او تطوير أدوات الصناعة وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الانتاجية وتحسين الجودة وتقليل التكاليف.¹

الجدول رقم (7) : حساب نسب الربحية :

السنوات	2019	2020	2021
الربحية الاقتصادية بعد الضرائب	-0,01	-0,02	-0,03
ربحية رأس المال الخاص	0,24	0,18	0,18
الربحية التجارية	0,02	0,03	0,02
معدل الهامش الإجمالي	0,03	0,04	0,04
الرسوم المالية	0	0	0
رأس المال الخاص	21771163	25984151	31735819
تكلفة الديون	%0,00	% 0,00	% 0,00

¹ نفس المرجع .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الربحية الاقتصادية	%-1,41	% -1,67	% -3,39
الرافعة المالية	% 19,59	% 15,61	%23,12

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

التعليق على معطيات الجدول :

-نلاحظ ان الربحية الاقتصادية بعد الضرائب سالبة على مدار السنوات الثلاثة 2019، 2020 ، 2021 وهذا يشير الى ان المؤسسة تكبدت خسائر مالية بعد دفع الضرائب ،ونلاحظ ان نسب الربحية الاقتصادية السالبة قريبة من الصفر -0,01، -0,02، -0,03 على طول سنوات محل الدراسة فهذا يشير عموما الى ان الخسائر المالية ملحوظة قد تكون معقولة او كبيرة حسب نشاط المؤسسة وحجم الأرباح المتوقعة فيها .

-نلاحظ ان الربحية رأس المال الخاص إيجابية على طول سنوات الثلاثة محل الدراسة وهذا يشير الى ان المؤسسة قادرة على تحقيق أرباح تفوق رأس المال الذي تم استثماره فيها وهذا دليل على صحة الاعمال وفعاليتها في توليد العوائد المالية وهذا يعتبر عادة علامة ان مؤسسة في حالة جيدة .

-نجد ان الربحية التجارية موجبة في كل من السنة الأولى والثانية والثالثة وهذا يشير الى ان المؤسسة تحقق أرباحا بعد خصم جميع التكاليف المتعلقة بالعمليات التجارية مما يعني نجاح المؤسسة في تحقيق أرباح وتعزيز استدامة عملها .

-نلاحظ ان معدل هامش الربح الإجمالي موجب في السنة الأولى بنسبة 0,03 وهذا يعني ان المؤسسة تحقق أرباحا تبلغ 0,03% لكل وحدة نقدية تباع من المنتجات التي تقدمها المؤسسة (لحوم بيضاء وحمراء)، وهذا يعتبر إشارة إيجابية تعكس قوة وفعالية المؤسسة في تحقيق الأرباح .

-يشير رأس المال الخاص الى الموارد المالية التي يملكها الفرد او المؤسسة بشكل فردي ، وعادة مايكون إيجابي عندما يكون لدى المؤسسة موارد مالية متاحة للاستثمار مثلا او النشاط التجاري ،ونلاحظ ان رأس المال الخاص في المؤسسة موجب ويزداد كل سنة مقارنة بالسنة التي تسبقها وهذا يعني ان المؤسسة تحقق أرباحا ونموا ماليا مستداما ، ويمكن ان يشير الى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات وزيادة الإيرادات وتوسيع نطاق العمل .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-نسبة الرافعة المالية متذبذبة اذ انها تنخفض تارة وترتفع تارة أخرى ، فنجد في سنة 2019 انخفاض الرافعة المالية بنسبة 0,20 ، أما في سنة 2021 ارتفعت بقيمة 0,48 عن السنة التي تسبقها ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى استخدام المؤسسة للديون في تمويل العمليات التجارية و نلاحظ رغم تذبذب النسب في السنوات الثلاثة الأخيرة الا انها موجبة وهذا دليل على أنها تساهم في زيادة العائد ¹.

جدول رقم (8) : حساب النسب الهيكل المالي للمؤسسة :

النسب	السنوات	2019	2020	2021
الدين الصافي		-301766246	-242847665	-216166186
تغطية احتياج الرأس المال العامل على الرأس المال العامل		-0,07	-0,11	-0,13
القدرة على السداد (المديونية)		-37,15	-39,09	-35,13

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

التعليق على الجدول :

- نلاحظ ان الدين الصافي للمؤسسة ينخفض على مر السنوات الثلاثة وهذا دليل على ان المؤسسة تقوم بإدارة ديونها بشكل افضل مع مرور الوقت ويمكن ان تحقق ذلك عن طريق خفض الديون او زيادة الأصول النقدية ، ومع ذلك نلاحظ ان المؤسسة لايزال لديها ديون تفوق قيمة أصولها النقدية وهذا مايفسر سبب ان صافي الدين سالب وهذا يشير الى وجود تحديات مالية تحتاج المؤسسة الى التعامل معها .

- ان نسبة تغطية BFR على FR تشير الى قدرة الشركة على تمويل نشاطها اليومي بإستخدام مواردها الحالية ، فنلاحظ في السنوات الثلاث ان نسب سالبة مما يعني ان المؤسسة قادرة على تمويل احتياجاتها اليومية فنجد في سنة 2019 ان النسبة كانت -0,07 و -0,11 في سنة 2020 و -0,13 في سنة 2021 نجد ان هذه القيم جيدة بالنسبة للمؤسسة وهذا يفسر طلب المؤسسة لكفالة تضمن حسن التنفيذ وليس قرض بسيولة.

¹ من اعداد الطالبة ، بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعتبر القدرة على السداد من المؤشرات المالية الهامة في المؤسسة و تشير القدرة على السداد في المؤسسة الى قدرتها على تسديد ديونها والتزاماتها المالية والوفاء بها بواسطة استخداماتها الأصول المتداولة ، ونلاحظ ان نسب القدرة على السداد سالبة على طول السنوات الثلاثة وهذا يعني ان المؤسسة لديها القدرة على تلبية التزاماتها بسهولة، علوة ماتحسب نسبة القدرة على السداد بتقسيم الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة وبناءا على النسب الموجودة في الجدول أعلاه ان نسب جيدة للغاية على طول سنوات محل الدراسة وهذا دليل على ان المؤسسة تمتلك أصول متداولة اكثر من الالتزامات المتداولة أي ان المؤسسة تمتلك سيولة وان الوضع المالي جيد للغاية ¹.

المطلب الثالث : القرار التمويلي .

يتم إتخاذ القرار التمويلي إما بالموافقة على طلب الزبون (ع.م) صاحب المؤسسة (X) الطالبة لكفالة حسن التنفيذ او الرفض ، وبعد ان تتم عملية الدراسة للملف وتحليله وإعطاء الوكالة المحلية للاستغلال رأيها ليدرسه المجمع الجهوي للاستغلال ثم بدوره يقوم بإحالة رأيه الى المديرية المركزية التي تقوم باتخاذ القرار النهائي ، وكانت الآراء كتالي :

أولا : رأي الوكالة المحلية للاستغلال .

كان رأي الوكالة المحلية للاستغلال كتالي :

-تقدم الزبون (ع.م) صاحب المؤسسة (X) المتخصص في بيع اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء بالجملة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر بطلب كفالة حسن التنفيذ بتاريخ محدد حيث يقدر رأس مال المؤسسة بـ 610137876,80 دج وكان هيكل التمويل المقترح من طرف الزبون كتالي :

- كفالة حسن التنفيذ بقيمة 30.506.893,84 دج مع مساهمة شخصية بقيمة 10% : 3.050.689,38 دج.

-ولضمان هذا الائتمان قدم لنا الزبون (ع.م) صاحب المؤسسة (X) الطالب لكفالة حسن التنفيذ رهن عقاري لأرض زراعية مساحتها 24,312 متر مكعب قدرت بـ 100.894.800 دج من طرف خبير عقاري .

¹ من اعداد الطالبة، بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من جدول .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومما سبق ونظرا لأهمية المشروع وما يتوقعه من زيادة لنتاج القومي الإجمالي للوكالة الناتج عن العمليات المرتبطة بهذا النوع من القروض فاننا نوافق على منح الزبون (ع.م) صاحب المؤسسة (X) القرض المطلوب المتمثل في كفالة حسن التنفيذ .

ثانيا : رأي المجمع الجهوي للاستغلال .

كان رأي المجمع الجهوي للاستغلال كتالي :

-إن الزبون (ع.م) صاحب المؤسسة (X) ذو علاقة التزام قديمة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد استفاد بالفعل من قبل بهذا النوع من التمويل من وكالة التوظيف بنسبة 100%.

-وكضمان يقترح الزبون رهن ارض فلاحية تقع في المنطقة الريفية بالمكان المسمى (XX) بمساحة 24,312 متر مربع، تم تقييمها من قبل خبير معتمد ومتفق عليه مع مؤسستا ب 100.894.800 دج.

مما سبق ومع مراعاة طبيعة التمويل ، رقم الاعمال المودع في البنك فاننا نؤيد قرار التمويل المطلوب وذلك بشرط تنفيذ مايلي :

-رهن الأرض الفلاحية المقدرة ب 100.894.800 دج.¹

ثالثا : رأي المديرية المركزية .

-مع الاخذ بعين الاعتبار مؤشرات التحليل المالي التي خلصت اليها الدراسة الملف وجدول اعمالها وكذلك الاحتياجات المعبر عنها، فاننا نصدر رأيا إيجابيا لدعمها من خلال منحها كفالة حسن تنفيذ بقيمة 30.506.893,84 دج وتمثل 10% من المبلغ الصفقة التي تعاهد عليها الزبون الطالب للقرض مع صاحب المشروع وهذا بشرط :

-المساهمة بهامش قيمته 10% من قيمة الكفالة 3.050.689.38 دج .

- الضمان المقترح والمتمثل في رهن (hypothèque) من درجة الأولى المتمثل في ارض زراعية مساحتها 24,312 متر مربع .

-إضافة الى الضمان المقترح يجب على الوكالة تحصيل الرهن الحيازي (nantissement) للصفقة موضوع الكفالة المطلوبة .²

¹ نفس المرجع .

² من اعداد الطالبة ،بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الفصل الثاني : واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أين وقع اختيارنا عليه و بعد اطلاعنا على مختلف جوانبه تعرفنا على مكانته ومدى أهميته خصوصا الدور التمويلي الذي يقدمه لمختلف العملاء وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بعد ان تعرضنا في المبحث الأول لتعريف بينك الفلاحة والتنمية الريفية البدر والى تعريف المديرية التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ذكر مختلف مهامها في المبحث الثاني خصصنا المبحث الثالث مثال تطبيقي عن مشروع مؤسسة صغيرة او متوسطة طالبة لقرض استغلال من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر مع ذكرنا لأهم الوثائق اللازم تقديمها من اجل استيفاء الشروط التمويلية وبعد قيامنا بتحليل الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة اتضح لنا ان المؤسسة في حالة جيدة وتمتلك السيولة اللازمة تجعلها قادرة على مواصلة نشاطاتها وهذا ما دفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القرار بالإيجاب لصالح المؤسسة طالبة للقرض والموافقة على منحها القرض وفق الشروط المتفق عليها.

الخاتمة

الخاتمة :

أصبح الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضروريات الاقتصادية المعاصرة نظرا للدور البارز الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان المتقدمة والنامية .

ومن خلال دراستنا حاولنا تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطرق الى تعريفها واهميتها على الفرد والمجتمع نظرا لقدرتها الكبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فهي المكون الأساسي الذي يلعب دور حيوي و اساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كما تعرضنا لدراسة الجانب التمويلي لهذه المؤسسات واهميته في دعم استمرارية ونمو هذه المؤسسات وتطرقنا الى مصادر التمويل المختلفة التي يمكن للمؤسسات الاستفادة منه كما ركزنا بشكل خاص على أنواع قروض التمويل البنكي الموجهة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة.

بناء على دراستنا وبحثنا يمكننا تقديم الإجابة على الفرضيات المطروحة بالإضافة الى عدة نتائج وتوصيات على النحو التالي :

الإجابة على الفرضيات :

الفرضية الأولى : ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الأخيرة بشكل واسع وذلك لما تحظى به من اهمية بالغة في مختلف المجالات ، لانها تساهم بشكل كبير تحقيق التنمية اقتصادية وذلك بتوفيرها لمناصب العمل وبالتالي العمل على القضاء على البطالة وزيادة الناتج الداخلي الخام وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية : يساهم التمويل البنكي بشكل كبير في توسيع نشاط المؤسسة حيث تعتمد عليه في توفير السيولة بالدرجة الأولى لتمويل متطلبات النقدية المرتبطة بنقص في موارد الخزينة وكذا تمويل نشاطاتها، وهذا ما يثبت ان الفرضية الثانية صحيحة .

الفرضية الثالثة : عند تقديم الملف لينك الفلاحة والتنمية الريفية يبدأ بدراسة ملف المؤسسة الطالبة للقرض دراسة مفصلة وبعد ذلك يتم اتخاذ القرار التمويلي إما بالموافقة على منح القرض او عدم الموافقة عليه مع وضع شروط للمؤسسة كرهن عقار ..الخ وهذا ما يدفعنا الى عدم قبول الفرضية التي تنص على "يتم الموافقة مباشرة على منح القروض للمؤسسة الطالبة للقرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية " .

النتائج المتوصل اليها :

من خلال الفصل الأول توصلنا الى :

-إنتشرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الأخيرة بالخصوص بشكل واسع مما جعلها محط الأنظار وذات أهمية كبيرة بالنسبة للفرد وكذا الحكومة.

-البنك حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على الودائع ومنح القروض والائتمانات.

-تتنوع القروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد قروض مرتبطة بمجال الاستثمار وقروض مرتبطة بمجال الاستغلال .

-التمويل البنكي هو الطريقة اللازمة التي تقدم بها الأموال للمؤسسة المستثمرة او المستغلة من اجل انجاز المشروع وفقا لمقاييس متفق عليها .

-إن التمويل البنكي يساهم بشكل كبير في توسيع نشاط المؤسسة وخلق فرص عمل كبيرة.

من خلال الفصل التطبيقي توصلنا الى :

-من خلال دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر تبين لنا ان البنك يقوم بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض او عدم منحه وذلك قصد التأكد من استرجاع مبلغ قرض البنك والفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق .

-يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الصيغ في شكل قروض تختلف أنواع القروض فنجد قروض مباشرة وتتمثل في قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى وقروض غير مباشرة تتمثل في الكفالات والضمان الاحتياطي .

-ليس بضرورة أن غرض المؤسسة من طلب القرض هو الحصول على قرض نقدي يمكن أن يكون القرض عبارة عن قرض ضمان يضمن حسن تنفيذ أو كفالات .

التوصيات :

-نشر ثقافة انشاء وتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال القيام بتنظيم دورات تدريبية لتشجيع وتوعية على ذلك.

-العمل على تسهيل إجراءات منح القروض البنكية .

- العمل على إيصال فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدن الصغرى و تشجيع على ذلك في مناطق مختلفة من البلاد ولا تقتصر فقط في مدن الكبرى.
- ضرورة مراقبة المشاريع وانشاء لجان خاصة تقوم بمراقبة ومتابعة المشاريع.
- يجب التركيز على ربحية المشروع قبل الموافقة عليه .

إقتراحات الدراسة :

- في الأخير يمكن القول أن أي بحث علمي لايمكن ان يخلو من النقائص والاختفاء مهما بذل فيها من مجهود، الا ان هذا الموضوع لا يزال واسع والمجال يبقى مفتوح لدراسات اخرى،نقترح المواضيع التالية:
- القرض الرفيق وفاق تطوره في الجزائر .
 - القرض الاستثماري التحدي .
 - دور القروض البنكية في انعاش الاقتصاد .
 - ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

- احمد محمد المغربي ،التسويق الدولي والأسواق العالمية ، دار غيداء لنشر والتوزيع ، عمان ، 2018.
- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ،إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء لنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2015.
- حسن اياد منصور ،إدارة العمليات البنكية والنقدية ، ابن النفيس لنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2019.
- حسن فلاح الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط4 ، 2008.
- حسن محمد القاضي ،الإدارة المالية العامة ، الاكاديميون لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 .
- خالد احمد علي محمود ، اقتصاد المعرفة وإدارة الازمات المالية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2019 .
- زكريا الدوري ، يسرا السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع ، عمان ، ط ، 2013.
- سمير عبادي ، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2015.
- عبد القادر زيتوني ، أدوات وتقنيات التمويل البنكي ، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2023.
- كامل دريد ال شيب ، إدارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط1 ، 2012.
- محمد الساحل ، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2019.
- محمد الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج لنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2006 .
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، إدارة التمويل المصرفي ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، عمان ، ط1 ، 2019 .

قائمة المراجع

-محمد صلاح الكردي ،صنغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية،دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، ط1 ، 1980 .

-محمد غياث شيخة، التمويل المبادئ - السياسات - التوجهات الحديثة ،دار رسلان لنشر والتوزيع ،دمشق ، ط1 ، 2021.

-نبيل جواد ،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 2007.

-هوارى معراج ،حاج سعيد عمر ، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس ،دار الكنوز لنشر والتوزيع ،ط1 ، 2013 .

-يوسف مصطفى الكافي ،اقتصاديات البيئة والعولمة،دار رسلان لنشر والتوزيع ،دمشق ، سوريا ، 2014.

اطروحات الدكتوراه :

-أحمد بوساق ،البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات)-حالة الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير ،تخصص الإدارة المالية للمؤسسات ،جامعة الجزائر 3، 2021/2020.

- احميدة مالكيه ، متطلبات تاهيل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل ابعاد التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2022/2021.

- سارة بركات ، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية -دراسة حالة - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015/2014 .

- سامية عزيز ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة ميدانية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ن 2014/2013.

- شوقي شادلي ، تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

قائمة المراجع

الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2017/2016 .

-وفاء القرصم ،أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي،جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان 2018-2019.

مذكرات الماستر :

-أحمد جعواني ،عبد القادر مدياني، دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحي -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 252 أدرار ، مذكرة تخرج ضمن نيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد بنكي ، جامعة احمد دراية ، ادرار ، 2020/2021.

-أية خديجة تيتان، هاجر مسلم ، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية -دراسة حالة -، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2022/2023.

-إيمان فنيش ، دور شركات رأس المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة -،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، 2018/2019 .

-زهرة قروط ،سعيدة العايدي ، تقييم اليات منح القروض في البنوك التجارية (دراسة مقارنة بين الوكالات بأدرار من 2000 الى 2014)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية. شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك جامعة أحمد دراية -أدرار ، 2014/2015.

-علي باكر ،دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة -،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، قالمة ، 2016/2017.

-فاطمة الزهراء مصطفى ،امينة سيبان ، القرض الرفيق كأسلوب حديث لتمويل الريفي -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ذراع البرج (462) البويرة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2017/2018 .

قائمة المراجع

- ماجدة رحيم ، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني -دراسة حالة -، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017/2018 .
- يمينة حمادوش ، نوال مروشي ، الآلية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2021/2022.
- أحلام محمدي ، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة -، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة محمد خيضر -بسكرة ، 2018/2019.
- أسماء شرحبيل ، سوسن يعيش ، التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصادي نقدي وبنكي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2020/2021.
- أسماء طلاب ، تركية بن بوجلطية ، فطيمة التومي ، معايير وإجراءات منح القروض الاستثمار وقروض الاستغلال -دراسة حالة -البنك الوطني الجزائري BNA ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/2013.
- إيمان مزاري ، خيرة ربيعة ، مساهمة التدقيق البنكي في منح قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة -404 -خلال فترة 2014/2018 ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2018/2019.
- سميرة لعودشي ، رزيقة بطراوي ، دراسة مدى فعالية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة -، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2017/2018 .
- شيماء فتاح ، رانيا لحسن ، دور التمويل البنكي في تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة -، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في محاسبة المالية ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2019/2020.

قائمة المراجع

-محمد الأمين شاقور ،فخر الإسلام بن دخان ، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع وادي زناتي (ولاية قالمة) ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماسر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2023/2022 .

-محمد لمين رافه ،القروض البنكية في الجزائر وطرق تسير المخاطر المرافقة لها دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة البويرة، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة 2019/2018 .

-هاجر منغور ،فريجة عسي ، تحليل وضعية القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الطاهير وبنك القرض الشعبي وكالة جيجل ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل،2022/2021.

المجلات :

-إبراهيم لوراتي ، القروض البنكية وإجراءات منحها ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية_دراسات اقتصادية 31(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة،الاغواط.

-عفيف رمضان، علي مكيد ، عوامل ومتطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مجلة دراسات مقدمة في المالية والمحاسبة ، مجلد 15 ، العدد 1 ، 2020 .

-علي بخيتي ، المؤسسات الناشئة -الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات ،مجلة دراسات وابحات المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،مجلد 12 ،عدد 4 أكتوبر، السنة الثانية عشر .

ملتقيات :

-عمر فرحاني ،إشكالية حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،ملتقى وطني ،6-7 ديسمبر 2017 ،قاعة المحاضرات الكبرى أبو قاسم سعد الله بالقطب الجامعي الشط .